وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثلجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص مقاولاتية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

الموسومة بـ:

دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع الجامعية

–دراسة حالة منصة ابتكار "IBTIKAR"–

من إعداد:

تاج ياسمين

طيبي عائشة

تحت إشراف:

د. عبد الحميد نعيجات

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
د. أحميدة فرحات	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. عبد الحميد نعيجات	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أ.د. عادل لعجالي	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

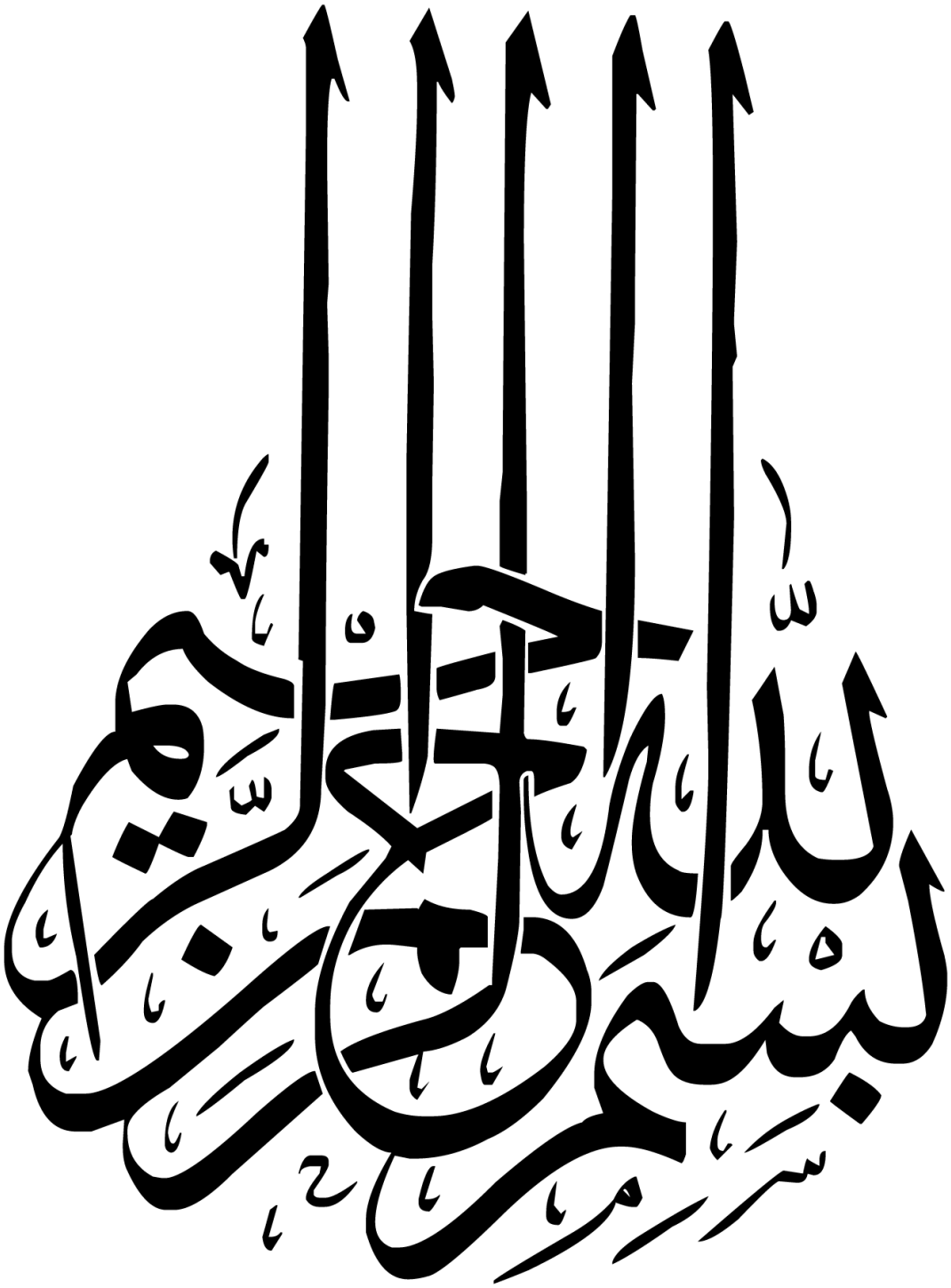
بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وعرفـــان

قال تعالى: " *وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ*" –لقمان 12–

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكرِ النَّاسَ لم يشكرِ اللَّهَ عز وجل"

أحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذه الدراسة نشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ولا تحصى نحمدك ربي ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذا البحث على الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا يا رحمن ويا رحيم.

يطيب لنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "عبد الحميد نعيجات" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع وبذل فيه جهدا في توجيه هذا البحث فله كل الشكر.

وإعترافا بالجميل لا يسعنا هنا إلا أن نتقدم بالشكر والثناء لكل من الأستاذة الدكتورة صورية مقداد مديرة "منصة إبتكار" والأستاذة خديجة عنتر لما قدموه لنا من مساعدة على إنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لمن ساعدني من قريب أو بعيد، خصوصا الأستاذ فرحات أحميدة والأستاذ عادل لعجالي.

ياسمين وعائشة

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات تخرجت وما كنت لأفعل هذا لولا أن الله وفقني، فالحمدلله ما تناهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي بفضله الحمدلله .....

الى ملاكي في الحياة ...الى معنى الحب و الحنان ... الى بسمة الحياة وسر الوجود ... والدتي احبيبة

الى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... الى من احمل إسمه بكل إفتخار

والدي العزيز

الى من بوجودهم اكتسب قوة و محبة لا حدود لها ... الى من عرفت بهم معنى الحياة و تعلمت معهم كيف اعيش

إخوتي :زينة . ياسين . يونس

الى من تجمع بين سعادتي و حزني الى صديقتي العزيزة

عائشة

الى كل عائلتي العزيزة

اهدي لكم هذا العمل المتواضع .....

ياسمين

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد..

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا وآخرا.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب، والبسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح، إلى من منحتني القوة والعزيمة، لمواصلة الدرب، وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد، إلى الغالية على قلبي "أمي"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليتمهد لي طريق العلم "أبي"

إلى أخي وأخواتي حفظهم الله عزوجل

إلى العائلة الكريمة، إلى صديقتي العزيزة

إلى كل الأشخاص الذي أحمل لهم المحبة والتقدير

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

عائشة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	**I**
إهداء	**II**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الأشكال	**VIII**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
ملخص باللغة العربية	**XI**
ملخص باللغة الأجنبية	**XII**
مقدمة	**[أ–ط]**
الفصل الأول: أساسيات في الرقمنة والمشاريع المقاولاتية	**[45–18]**
تمهيد	**19**
المبحث الأول: مفاتيح أساسية في الرقمنة	**20**
المطلب الأول: نشأة الرقمنة ومفهومها	**20**
المطلب الثاني: صور ومزايا الرقمنة ومكوناتها	**24**
المطلب الثالث: تحديات الرقمنة وتطبيقاتها	**27**
المطلب الرابع: دوافع الرقمنة ومتطلبات تطبيقها	**29**
المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع المقاولاتية	**33**
المطلب الأول: مفهوم المشاريع المقاولاتية	**33**
المطلب الثاني: أنواع المشاريع المقاولاتية	**41**
المطلب الثالث: مشكلات تمويل المشاريع المقاولاتية	**42**
المطلب الرابع: هيئات دعم المشاريع المقاولاتية	**42**

خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني: دراسة حالة منصة إبتكار	**[75-46]**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	**48**
المطلب الأول: التعريف بمكان الدراسة الميدانية	**48**
المطلب الثاني: الجانب المنهجي للدراسة الميدانية	**54**
المطلب الثالث: متطلبات الدراسة	**55**
المبحث الثاني: إختبار الفرضيات وتحليل النتائج	**59**
المطلب الأول: مقاربات الدراسة	**59**
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى	**61**
الطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية	**65**
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة	**70**
خلاصة الفصل	**75**
الخاتمة	**[79-76]**
قائمة المصادر والمراجع	**[83-80]**
الملاحق	**84**

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	نموذج الدراسة	هـ
(1–1)	مكونات الرقمنة	26
(2–1)	متطلبات تطبيق الرقمنة	31
(3–1)	أشكال المشاريع	34
(1–2)	مراحل الإستفادة من خدمات منصة إبتكار	50
(2–2)	الهيكل التنظيمي لحاضنة الأعمال الأغواط	53
(3–2)	نموذج الدراسة الميدانية	58
(4–2)	سحابة الكامات لواقع الرقمنة والمشاريع المقاولاتية	60
(5–2)	نسبة التغطية لواقع الرقمنة	62
(6–2)	سحابة الكامات لواقع الرقمنة	63
(7–2)	الخريطة المعرفية لواقع الرقمنة	64
(8–2)	نسبة التغطية لواقع المشاريع المقاولاتية	67
(9–2)	سحابة الكلمات لواقع المشاريع المقاولاتية	67
(10–2)	الخريطة المعرفية لواقع المشاريع المقاولاتية	68
(11–2)	نسبة التغطية لواقع منصة إبتكار	71
(12–2)	الخريطة المعرفية لواقع منصة إبتكار	72

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	عينة الدراسة	55
(2–2)	مناخ المقابلة	56
(2–3)	تكرار مفردات الرقمنة والمشاريع المقاولاتية	59
(2–4)	معاملات التشابه النصي بين المستجوبين	60–61
(2–5)	نسبة التغطية لواقع الرقمنة	62
(2–6)	معامل الإرتياط لواقع الرقمنة	64
(2–7)	إختبار الفرضية الأولى	65
(2–8)	نسبة التغطية لواقع المشاريع المقاولاتية	66
(2–9)	معامل الإرتباط لواقع المشاريع المقاولاتية	69
(2–10)	إختبار الفرضية الثانية	69
(2–11)	نسبة التغطية لواقع منصة إبتكار	71
(2–12)	معامل الإرتباط لواقع منصة إبتكار	72–73
(2–13)	إختبار الفرضية الثالثة	73

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأسئلة الموزعة على المستجوبين	85-88
02	المقاربة المعجمية لكل المقابلات	89
03	معاملات التشابه النصي لكل الخبراء	89
04	نظام التنقيط الخاص بدرجة تحقق الفرضيات	90
05	خارطة التشابه النصي للمشاريع المقاولاتية	90
06	خارطة التشابه النصي للرقمنة والمشاريع المقاولاتية	91
07	مربعات التكرار	91

ملخص:

تهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية، وقد تم إجراء دراسة حالة لمنصة إبتكار بأخذ خبراء في مجال المقاولاتية ومسؤولين لهم علاقة مباشرة بالمنصة، حيث اعتمدنا على نموذج دراسة مكون من المتغير المستقل المتمثل في الرقمنة المتمثل في: إختصار الوقت، الفعالية، تقديم تسهيلات، والمتغير التابع المتمثل في المشاريع المقاولاتية، تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا أداة المقابلة، ولتحليل البيانات اعتمدنا على برنامج التحليل الكيفي (**Nvivo**) وذلك بهدف دراسة مختلف العلاقات بين المغيرات المدروسة.

وتمثلت نتائج الدراسة من خلال الإجابة عن إشكالياتها وإختبار صحة فرضياتها تبين أن منصة ابتكار فعالة نسبيا من حيث اختصارها للوقت وتوفيرها للمعلومة وتقديمها للتسهيلات.

ختمت الدراسة بتوصيات من شأنها المساهمة في نشر ثقافة المشاريع الرقمية، من خلال الاهتمام أكثر بالتكوينات والتدريبات في مجال الرقمنة والمشاريع المقاولاتية وإعطائها أهمية أكبر، وكذلك توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الرقمنة من خلال توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: رقمنة، مشاريع مقاولاتية، منصة إبتكار.

Summary:

This study aimed to determine the role of digitization in creating opportunities for entrepreneurial projects. A case study was conducted on an innovation platform involving experts in entrepreneurship and officials directly involved with the platform. The study utilized a model consisting of the independent variable, digitization, represented by time efficiency, effectiveness, provision of facilities, and the dependent variable, entrepreneurial projects. To achieve the study's objectives, interviews were conducted, and the data were analyzed using the qualitative analysis software NVivo, to examine the relationships between the studied variables. The study's findings revealed that the Bitkar platform was relatively effective in terms of time-saving, information provision, and facilitation.

The study concluded with recommendations to contribute to the dissemination of digital project culture. This includes emphasizing training and education in the field of digitization and entrepreneurship, providing them with greater importance, as well as ensuring the necessary infrastructure for implementing digitization by providing all the required resources, both human and material.

Keywords: digitization, entrepreneurial projects, innovation platform.

مقدمة

شكل موضوع الرقمنة ورقمنة مؤسسات وقطاعات الدولة ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطن حديث الساعة، حيث أصبحت الرقمنة واقعا ملموسا تعيشه كل الدول، وفي جميع القطاعات داخل الدولة بحكم عدة عوامل منها تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال والعولمة، وقد أدركت الجزائر على غرار البلدان المتطورة أهمية رقمنة القطاعات وما يؤول إليه ذلك من تقدم ورقي في جميع المجالات، فاتخذت وسم (الجزائر الرقمية) شعارا لذلك، حيث أحدثت الرقمنة ثورة في طريقة عمل الشركات في العالم الحديث، لوفرها لأصحاب المشاريع إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد والأدوات التي لم تكن متوفرة في السابق. أصبح الإنترنت أداة لا تقدر بثمن لرواد الأعمال، حيث تعمل المنصات عبر الإنترنت مثل منصة إبتكار على توفير المعلومة وإختصار الوقت، حيث لعبت الرقمنة دورًا مهمًا في توفير التسهيلات لمشاريع المقاولاتية. لقد أتاحت لرواد الأعمال الوصول إلى المعلومات والموارد، مما قلل من الحواجز وزيادة الكفاءة.

فمن أجل نشر المقاولاتية في الجزائر عملت السلطات على توفير مختلف الشروط الأساسية لذلك، الأمر الذي نلمسه جليا من خلال الإجراءات القانونية والتنظيمية المتخذة لفائدة هذا النوع من الأنشطة، والآليات المسخرة لتطوير هذا النوع من المشروعات كإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مختلف أجهزة الدعم والمساندة التي سعت الجزائر جاهدة من خلالها إلى توفير مختلف الشروط الضرورية لمساعدة المقاول على النجاح في إنشاء مؤسسته الخاصة وتلبية مختلف احتياجاته.

1. طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق تتمحور الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

هل تساهم الرقمنة بشكل كبير في زيادة عدد فرص تحقيق المشاريع المقاولاتية بالجزائر عموما؟ وبمنصة إبتكار على الخصوص؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن نتطرق للإشكاليات الفرعية التالية:

- ما العوامل الداعمة لتسريع عمليات وتطبيقات الرقمنة في الجزائر والمتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك؟
- ما مكانة المشاريع المقاولاتية ضمن التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة؟
- هل منصة إبتكار تعتبر نموذجا جيدا ومثال يقتدى به لتطبيقات الرقمنة في الجزائر وخلق مشاريع مقاولاتية؟

2. فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية: للرقمنة دور فعال وكبير في زيادة عدد فرص المشاريع المقاولاتية لدى الشباب(الطلاب) من خلال منصة إبتكار نموذجا.

الفرضيات الفرعية:

- تنتهج الجزائر سياسة واضحة ومحددة في مجال الرقمنة من حيث الوقت والسهولة وتعتبر فعالية في ذلك؛
- تعتبر المشاريع المقاولاتية الداعم الأول والأساسي لتوجه الدولة نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي؛
- تعتبر منصة إبتكار نموذجا حيدا لتطبيقات الرقمنة من حيث السهولة والفعالية ومجالا واسعا لخلق وتجسيد المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة في الجزائر.

3. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى:

- تكمن أهداف الدراسة في تناولها لكيفية خلق فرص للمشاريع المقاولاتية عن طريق الرقمنة، التي تقوم بها حاضنة الأعمال من خلال حث طلبة الدكتوراه والمهندسين والماستر على التسجيل في منصة إبتكار التي تساعدهم في إنشاء مؤسسات خاصة بهم في مجال المقاولة عن طريق اكتساب المهارات والخدمات من المصالح المشتركة؛
- إبراز دور منصة إبتكار في دعم سيرورة المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة والمهتمين.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في:

- تقديم حوصلة بأهم المفاهيم المتعلقة بالرقمنة والمشاريع المقاولاتية؛
- التحقق من وجود تأثير على المشاريع المقاولاتية باللجوء إلى الرقمنة؛

- معرفة طرق التسجيل في منصة ابتكار والاستفادة من خدماتها.

5. المنهج المتبع في الدراسة:

اتخذنا نهجا تحليليا في دراستنا حول دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية لما لها من قالب سلس يسهل فهم الأسس النظرية للموضوع وهذا من أجل وصف الجوانب المتعلقة بالدراسة مثل التعايش والمفاهيم الأساسية، أما بالنسبة الدراسة الميدانية فق تم الاعتماد على أداة المقابلة وطرح الأسئلة من أجل كسب رصيد معرفي وتفهم الوضع والوصول إلى نتائج.

6. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة اعتبارات منها:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع؛
- نظرا لأهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة حيث تلعب الرقمنة والمشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو؛
- اهتمام الجزائر برقمنة جميع قطاعاتها تحت شعار "الجزائر الرقمية "؛

7. حدود الدراسة:

1.7 الحدود الموضوعية: تظهر الحدود الموضوعية للدراسة في اقتصارها على دور منصة ابتكار في تسهيل ومساعدة أصحاب المشاريع (الطلبة) من خلال اختصار الوقت لهم وتزويدهم بالمعلومة.

2.7 الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة من شهر نوفمبر 2022.

3.7 الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على حاضنة الأعمال لجامعة عمار ثليجي الأغواط ومنصة إبتكار التي وضعتها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للاستفادة من الخدمات والمعدات التي تقدمها المصالح المشتركة، باستعمال أداة المقابلة مع المدير الحالي لحاضنة الأعمال والمديرة المسيرة الحالية لمنصة (ابتكار).

8. نموذج الدراسة:

سوف نحاول عرض نموذج الدراسة العام، وذلك لإظهار متغيرات الدراسة بأوضح صورة وذلك وفق النموذج التالي:

شكل رقم(1) : نموذج الدراسة

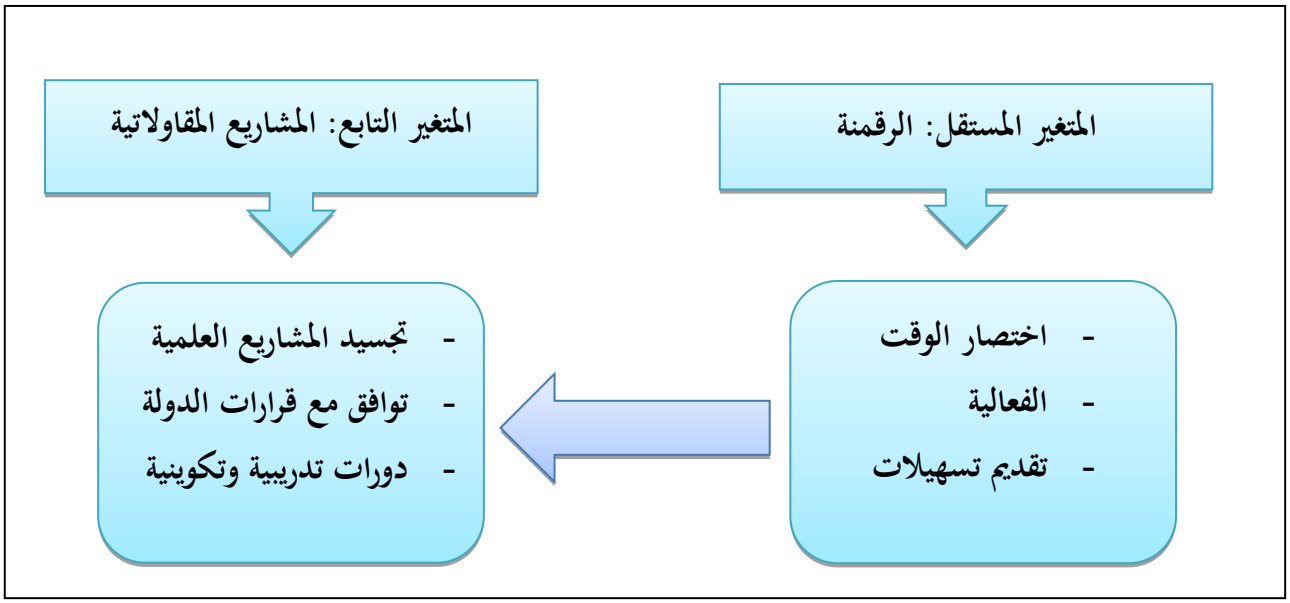

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يمثل الشكل نموذج الدراسة حيث أن المتغير المستقل هو الرقمنة المتمثل بالأبعاد التالية: إختصار الوقت، الفعالية، تقديم تسهيلات، والمتغير التابع هو المشاريع المقاولاتية.

9. الدراسات السابقة:

سوف نعرض الدراسات السابقة بداية بالرقمنة ثم المشاريع المقاولاتية وذلك من الاحدث إلى الأقدم.

1.9 الدراسات السابقة التي تخص الرقمنة:

1.1.9 وجيه عبد الستار وعمار فتحي موسي إسماعيل ومحمد فوزي البردان، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة السادات، مداخلة بالمؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية (نحو آفاق جديدة للتنمية المستدامة) جامعة مدينة السادات، 2021.

يعد مفهوم الرقمنة من المفاهيم الحديثة نسبيا، ويقصد بها تطبيق تقنيات التحول الرقمي، والإنتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية. وإستهدف البحث الحالي بصفة أساسية توصيف مستوى تطبيق الرقمنة في جامعة مدينة السادات، وتحديد مدى اختلاف مستوى التطبيق بإختلاف الخصائص الديموجرافية لأعضاء هيئة التدريس، و توصيف مستوى جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات، وتحديد مدى اختلاف هذا المستوى بإختلاف الخصائص الديموجرافية

لأعضاء هيئة التدريس، وتحديد طبيعة ونوع العلاقة بين أبعاد الرقمنة و جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات، وتحديد كيفية تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات من خلال التحول نحو الرقمنة، ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على قائمة الإستقصاء لجمع البيانات الأولية باستخدام عينة قوامها 214 من أعضاء هيئة التدريس بجامعة مدينة السادات وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن واقع الرقمنة في جامعة مدينة السادات كانت متوسطة على المستوى الإجمالي وبالنسبة لكل بعد من أبعادها على حدة وكذلك وجود اختلافات ذات دلالة إ حصائية بين إدراك أعضاء هيئة التدريس حول بعض أبعاد الرقمنة بإختلاف الخصائص الديموجرافية، كما كشفت النتائج عن أن مستوى جودة الخدمة المقدمة من جامعة مدينة السادات كانت متوسبطة علي المستوى الإجمالي وبالنسبة لكل بعد من أبعادها على حدة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ووجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الرقمنة وجودة الخدمة المقدمة، وأن هذه العلاقة طردية وذات دلالة إحصائية، وتوصل الباحثون إلى مجموعة من التوصيات لتحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة من خلال تبني وتطبيق أبعاد الرقمنة في جامعة مدينة السادات، وهدفت الدراسة إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

- توصيف مستوى تطبيق الرقمنة في جامعة السادات، وتحديد مدى إختلاف هذا المستوى بإختلاف الخصائص الديمغرافية لأعضاء هيئة التدريس؛
- توصيف مستوى جدوة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات، وتحديد مى إختلاف هذا المستوى بإختلاف الخصائص الديمغرافية لأعضاء هيئة التدريس؛
- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين أبعاد الرقمنة وجودة الخدمة المقدمة من جامعة مدينة السادات؛
- تحديد كيفية تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات من خلال التحول نحو الرقمنة.

2.1.9 أسماء عومر وأسماء زقلوي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسير بعنوان أهمية الرقمنة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2021.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الرقمنة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين بمركز الوطني للسجل التجاري، وقد ركزت الدراسة على الفرع المحلي لولاية أدرار بإعتبارها أحد فروع المركز الوطني للسجل التجاري، وقد إعتمدوا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي كونه المناسب لطبيعة الموضوع، حيث تهدف الدراسة في هذا الموضوع إلى جملة من الأهداف يمكن حصرها في تسليط الضوء على الرقمنة الإلكترونية، ودورها في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين بمركز الوطني لسجل التجاري وذلك من خلال التعرض إلى الإطار المفاهيمي لكل من الرقمنة الإلكترونية وأداء الخدمات المقدمة للمتعاملين مع إجراء دراسة حالة تبين من

خلالها عملية الرقمنة الإلكترونية في المركز الوطني للسجل التجاري وأثرها في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين.

3.1.9 أحمد فرج أحمد، مجلة دراسات المعلومات بعنوان الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الرابع، 2009.

تستعرض الدراسة إحدى القضايا الهامة التي تواجه المؤسسات الراغبة في رقمنة مجموعاتها من مصادر المعلومات بهدف تصميم ومن ثم إنشاء مكتبة أو مستودع رقمي.وتتمثل في الإختبار مابين القيام بإجراء الرقمنة داخل المؤسسة أم خارجها من خلال الإستعانة بجهة مختصة بإنجاز المهمة.وتستعرض الدراسة نماذج لتجارب الرقمنة التي قامت بها بعض مؤسسات المعلومات ومعايير الإختبار والمفاضلة بين الرقمنة داخل أو خارج مؤسسات المعلومات، إنتهاءا بعرض أبرز الإشكاليات التي تواجه مؤسسات المعلومات أثناء التخطيط لتبني إستراتيجية أو سياسة عامة للرقمنة. حيث طبق الباحث في هذه الدراسة منهج البحث الوصفي الذي يتلائم مع طبيعة موضوع الدراسة، حيث طبق في إستعراض أدبيات الإنتاج الفكري المتاح حول الموضوع، مع التركيز على المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت وقواعد المعلومات، ودراسة نماذج مختارة من تجارب عالمية الرائدة المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد مرت الدراسة بمرحلتين أساسيتين، تمثلت المرحلة الأولى في جمع المادة العلمية وإستعراض أدبيات الإنتاج الفكري، وتكمل المرحلو الثانية في تحليل وفيها خرجت الدراسة بالشكل التي هي عليه، وتمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

كما تستهدف هذه الدراسة عرض نماذج لتجارب بعض مؤسسات المعلومات الرائدة في رقمنة مجموعاتها من مصادر المعلومات والتعرف على الأساليب التي تم اتباعها، الأمر الذي يمكن في ضوئه تصور مجموعة من المعايير المنهجية والتي يمكن أن تكون بمثابة مرشد لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها وتخصصاتها لتقرير أي منهج يمكن اتباعه لرقمنة مصادر المعلومات.

ومما يعطي هذه الدراسة قيمة مضافة قلة الدراسات المثيلة في بيئتنا العربية والتي تتناول هذا الموضوع الحيوي، وبالتالي يأمل الباحث أن تكون نقطة إنطلاق للعديد من الدراسات التي من شأنها سد الفجوة البحثية في هذا الموضوع الهام.

2.9 الدراسات السابقة التي تخص المشاريع المقاولاتية:

1.2.9 بن خديجة منصف وآخرون، مجلة إقتصاد المال والأعمال بعنوان المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة سوق أهراس، 2019.

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية المشاريع المقاولاتية في اقتصاديات الدول بصفة عامة، والمشاريع المقاولاتية البيئية كمشاريع مبتكرة ومبدعة صديقة للبيئة بصفة خاصة، وإبراز الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، وذلك من خلال عرض بعض التجارب الناجحة محليا

ودوليا .تم التوصل إلى جملة من النتائج كان أهمها: وجود اهتمام كبير بالمشاريع المقاولاتية البيئية على المستوى العالمي، واهتمام محسوس بهذه المشاريع وطنيا، إضافة إلى تأثير إيجابي لهذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.

2.2.9 ربيع قرين وكمال زموري، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية بعنوان دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية، ميلة (الجزائر)، 2022.

هدفت الدراسةإلى وصف وتحليل دور هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية بالجزائر، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمة تلك الهيئات الحكومية في تمويل المشاريع المقاولاتية وتطويرها، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات المتعلقة بدور تلك الهيئات بالإعتماد على إحصائيات صادرة عن الهيئات الوطنية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن آلية الدعم المالي المنتهجة لم تحقق نقلة نوعية في مجال التكنولوجيات الحديثة كونها لا تميز بين جودة المشاريع الملقاولاتية. وقد أوصت الدراسة بضرورة ترقية وتأهيل كل الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالمشاريع المقاولاتية من أجل تبسيط كافة الإجراءات المالية والإدارية لتطوير فكرة الإستثمار الخاص،وكذا العمل على زيادة عدد وحجم المبالغ المالية المخصصة لدعم تلك المشاريع، بالإضافة إلى حرص الأجهزة الحكومية الداعمة على التمييز بين نوعية المشاريع الملقاولاتية وتوجيهها نحو المشاريع التي تساهم في خلق ونقل التكنولوجيا الحديثة.

3.2.9 بن مسعود نصر الدين، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير بعنوان دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

هدفت هذه دراسة على تقييم المشاريع حيث يأخذ إهتماما كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة وذلك للأسباب عديدة ، ومنها زيادة التقدم التكنولوجي قد تصبح المشاريع أكثر تعقيدا مما يؤدي إلى ضرورة إجراء دراسات متخصصة تحلل جميع الجوانب المتعلقة بالمشروع من ناحية الإنتاج والتسويق والربحية الخاصة ، وتوفر عنها معلومات كافية تمكن من الحكم على جدواها في مرحلة مع تزايد إعتناق مبدأ إقتصاد السوق ، قد تشتد المنافسة بين المشاريع للتعرف على أيها أكثر مقدرة على مواجهة المنافسة ، بالإضافة إلى تزايد درجة التقدم الإقتصادي وتقدم مراحل التنمية تصبح المشاريع الأكثر ربحية أقل وضوحا ، وبالتالي تحتاج إلى دراسات تفصيلية وطرق علمية تسمح بتوضيح جميع الجوانب الإقتصادية والفنية المتعلقة بها. متقدمة، كذلك وعلى أساس ذلك فإن عملية تقييم وإختيار المشاريع الإستثمارية تستوجب اتخاذ القرار الإستثماري الرشيد العقلاني الذي يقوم على إختيار البديل الأفضل الذي يعطي أكبر عائد ، ويستند هذا القرار على مجموعة من الدراسات مدعمة بأساليب وطرق علمية،حيث تمثلت أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

تمثل أهمية الدراسة في التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يستم اتخاذ أو تبنى القرارات الإستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه ولهذا ستتعرف من خلال هذا البحث على كل من:

- مفهوم الإستثمار وتوضيح أهمية ومراحل اتخاذ القرار الإستثماري.

- مفهوم المشروع الإستثماري وتحديد أهم عناصره. مراحل عملية التقييم واختلف الدراسات المتعلقة بالمشروع الإستثماري.
- أهم الطرق والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم المشاريع المقترحة ومن تم اختيار توضيح كيفية تقييم المشاريع بإستعمال البرمجة بالأهداف ذات الأولوية (البرمجة بالأهداف الليكسيكوغرافية Lexicographique

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الكمي التحليلي وهذا ما يتناسب مع الإشكالية المطروحة.

10. ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة:

تتميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة في عدة نقاط أهمها:

- موضوع الدراسة هو دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية، وهو مختلف عن الدراسات السابقة فبعضها يدرس الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي وأخرى تركز على إنشاء المؤسسة...الخ؛
- تناولت الدراسة منصة إبتكار بالتفصيل على اعتبار إن هذه المنصة حديثة لما لها أهمية في تقديم تسهيلات للمشاريع المقاولاتية؛
- دراستنا ركزت على الجانب التنظيمي لمنصة إبتكار، باعتباره عنصرا مهم في نجاح أو فشل المنصة.

11. هيكل الدراسة:

تم دراسة هذا الموضوع من خلال فصلين منفصلين، الفصل الأول تضمن الإطار النظري للرقمنة والمشاريع المقاولاتية وينقسم إلى مبحثين، أولها خصص لمفهوم ونشأة الرقمنة، خصائصها وأهميتها وكذا المعوقات، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى المشاريع المقاولاتية من نشأة ومفهوم وأنواع وآليات دعم هته المشاريع. أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة حالة في حاضنة الأعمال بجامعة عمار ثليجي الأغواط منصة إبتكار حيث قسم إلى مبحثين خصص الأول لتقديم حاضنة الأعمال جامعة الاغواط وأهم أنشطتها وأهدافها وإحصائيات حول الأنشطة التي تقوم بها حاضنة الأعمال وتطرقنا أيضا لحوصلة شاملة لمنصة ابتكار ، أما المبحث الثاني فقد تضمن النتائج والتحليل من خلال الاعتماد على أداة جمع المعلومات المتمثلة في المقابلة وذلك على مستوى حاضنة الأعمال جامعة الأغواط ومنصة إبتكار ، ومن ثم تطرقنا لأهم النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها.

الفصل الاول:

أساسيات في الرقمنة والمشاريع الرقمية

تمهيد:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة كبيرة وقفزة نوعية في مجال الرقمنة مثل النهضة الصناعية والتكتلات الاقتصادية والإقليمية وغيرها، فالعالم اليوم يدخل بما يسمى العصر الرقمي حيث تحظى المعلومات فيه بأهمية قصوى لما لها من تأثير إيجابي على التنمية وتحقيق التطور داخل منظومة المجتمع، إذ لا تقتصر الحاجة إلى المعلومات على أصحاب المهن والوظائف فقط، وإنما على رواد الأعمال أيضا، حيث تلعب الرقمنة دورا مهما في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية من خلال تمكين في المقاولين من تطوير عملياتهم مجال المقاولاتية وتحسين كفاءتهم من خلال تبني التقنيات الرقمية.

وهذا ما إنتهجته الجزائر في الآونة الأخيرة في مجال الرقمنة من خلال رقمنة جل القطاعات الخاصة بالدولة وفي مجال المشاريع المقاولاتية لما لها من أهمية كبيرة في تنمية إقتصاد فقد عمدت الدولة إلى إقرار عدة مراسيم من شأنها مساعدة رواد الأعمال على إنشاء مؤسساتهم عبر توفير صناديق دعم لهاته المشاريع.

سيتم خلال هذا الفصل مناقشة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاتيح أساسية في الرقمنة؛

المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع المقاولاتية.

المبحث الأول : مفاتيح أساسية في الرقمنة

للرقمنة دور هام في مختلف جوانب الحياة لما لها من إيجابيات في اختصارها للجهد البشري فكان لذلك عائد مادي كبير في عدة قطاعات كالاقتصادية والاجتماعية ...إلخ، لذا كان عليها أن تنهض لتواكب متطلبات المجتمع وإحتياجات المدريين، بالشكل الذي يعتبر أكثر ملائمة للمنظمات المتطلعة للاستمرار والبقاء، لذا يهتم هذا المبحث إلى تقديم مفاتيح أساسية في الرقمنة.

المطلب الأول : نشأة الرقمنة ومفهومها

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور الرقمنة وأهم التعريفات التي تناولتها وأهميتها وأهدافها مرورا بخصائصها.

1. نشأة الرقمنة و تطورها:

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الإنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الإجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تنتقل بعدها الى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها إسم ذاكرة ميموريا (Mimoria) بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية أكسفورد تاكست وأرشيف ومعهد تولون للأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الإكتروني للقطاعات النوعية والموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديدة من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية.

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والاتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتيجيتها لتنمية أدائها، هذا التطور الهائل للمعلومات والاتصال التي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والإنترنت ليصل إلى المفردات والمصطلحات، أما في ما

يكتبه ويقوله الباحثين والمتخصصين في مجال مكتبات الرقمية التي تطور استخدامها في اختزان البيانات البيبلوغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الأخرى، بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الافتراضية، والمكتبة الإلكترونية والمكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصطلحاتها، حيث سماها ليكليدر بمكتبة المستقبل، وسماها الإنكيستر بمكتبة دون ورق، إلا أنه مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف قرن بين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات المكتبية والمكتبات الإلكترونية أو الرقمية أو الإفتراضية والتي حصل خلط فيها بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل إلكتروني وتتطلب جهاز إلكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الإلكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تم تحويها، وعليه فإن المكتبة الإلكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة إلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الداعم والأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل جهود ترمي إلى استخدام الأجهزة الإلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسوب وهي تشمل مواد الكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والإضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها لتفادي الغموض والخلط بين المصطلحات فيما بينها والوصول الى مفهوم جامع (الكبيسي، 2008، صفحة 6).

2. مفهوم الرقمنة :

أصبح الإعتماد على الرقمنة في شتى المجالات الإقتصادية، منها الثقافية، السياسية، التعليمية، بما في ذلك التعليم العالي...إلخ، حتمية وضرورة اجتماعية وهذا زاد من مسؤولية القائمين على العملية التعليمية في ظل عالم الرقمنة، فقدكانت هناك عدة اسهامات من جانب المفكرين لبلورة تعريف الرقمنة.

2. تعريف الرقمنة لغة :

تدل مادة "رقم" في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور"الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما اعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل:" *كِتَابٌ مَرْقُومٌ*" كتاب مكتوب والرقم القلم... إلخ والرقم: الكتابة والختم .. .إلخ والرقم:ضرب مخطط من الوشي...ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه (أحمد أ.، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، 2009، صفحة 11) .

2.2 تعريف الرقمنة إصطلاحا:

هي عبارة عن تكنولوجيا تعمل على تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي الكلاسيكي سواء مطبوع او الميكروفيلم او الشفافات و مهما كان نوع مصادر المعلومات إلى شكل رقمي يمكن قراءته وعرضه من خلال شاشات الحاسوب و تجدر الإشارة إلى أن فكرة الرقمنة تعود أساسا إلى ظهور الفاكس الذي يقوم على إرسال نسخة و الإحتفاظ بالأصل، وقد طور هذا المبدأ إلى تقنيات الماسحات الضوئية التي تمكن من الحصول على وثائق إلكترونية (فردية، 2022، صفحة 3).

تعرف الرقمنة (Numerisation)بأنها: "عملية نقل أي صنف من الوثائق (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للاستقبال وللاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب" (أحمد أ.، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، 2009، صفحة 11).

كما عرفه تيري كاني (Terr Kuny) على أنها: "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور والصور المتحركة...إلخ، إلى شكل مقروء بواسطة تقنية الحاسبات الآلية عبر الثنائي البيتات _BITS ".

وتشير شارلوت بيرسي (Charlot Buresi) إلى الرقمنة على أنها:" منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي" (حميد، 2020، صفحة 44) .

ويقدم دوج هودجز (Doug Hodges) مفهوما آخر بحيث يعتبر الرقمنة على أنها: ‘‘عملية او إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل : مقالات الدوريات ، والكتب ، والمخطوطات والخرائط ...إلخ إلى شكل رقمي" (أحمد أ.، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، 2009، صفحة 11).

ويمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة تتعلق أساسا بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي مرقمنا يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية.

3.2 أهمية الرقمنة:

من المفاهيم السابقة يمكننا أن نبين أهمية الرقمنة والمتمثلة فيما يلي:

- الرقمنة بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلبي مطالبه الإدارية، ويرضى طموحه في الوصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته وتفاصيلها؛

- ترضي مستوى خدمات كثير من تلك الإدارات وتعقيده إلى درجة التي تستدعي الحاجة إلى تبسيط إجراءاتها، وجعلها أكثر سلاسة ومرونة وتسهيل تقديمها للمتعاملين؛
- تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الإتصال بين الإدارات والمنظمات، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وترشد استخدام الأوراق في المعاملات، إضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامة بصورة فورية، والحد من معوقات اتخاذ القرار.

4.2 أهداف الرقمنة:

أما عن أهداف الرقمنة فيمكن أن نبينها كالتالي:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية؛
- تركيز نقطة اتخاذ القرارات في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها؛
- تجميع البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة؛
- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسة إيجابية لدى كافة العاملين؛
- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا لإدارة ومتابعة وإدارة كافة الموارد (عومر، 2021، صفحة 9).

5.2 خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية (مشهور، 2003، صفحة 7):

- تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة؛
- تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة؛
- اقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج؛
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى؛
- الفعالية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الإتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة؛

- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت؛
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنترنت حيث تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت؛
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية متنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله؛
- قابلية التحرك والحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ...الخ؛
- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة؛
- اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الإتصالية إلى فرد واحد آو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك؛
- الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الإنتشار المنهجي للنمط المرن؛
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق الكترونيا.

المطلب الثاني: صور ومزايا الرقمنة ومكوناتها

سنتناول في هذا المطلب صور ومزايا ومكونات الرقمنة.

1. صور الرقمنة:

تأخذ الرقمنة عدة صور نعدد منها:

1.1 الرقمنة في شكل صورة (Mode Image):تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية والنصية، وتشمل عدة نقاط تدعى بيكسال (Pixel) وهي فيما يلي:

- 1بايت لصورة أبيض و أسود (Noir Et Blanc): تمثل بايت واحدة بقيمتين أبيض و أسود، وهي طريقة جد إقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي؛

- 8 بايت لصورة مستوى رمادي (Niveau De Gris): يتطلب عدد كبير من البيكسال 3 لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت؛
- 24بايت أو أكثر لصورة ملونة (En Couleur): هو الآخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبير في الذاكرة، إلى أنه يختلف عنه كون أن كل 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (أحمر، أخضر، أزرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البتيات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين؛

2.1 الرقمنة في شكل نص (Mode Text): يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الإلكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعدي وتصحيح الخطأ.

3.1 الرقمنة في شكل إتجاهي (Mode Vectoriel): ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة. يعتبر Pdf شكل من الأشكال الإتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية :

- الدقة: بالنسبة لتقنية Pdf لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح أو يعيده إلى الحجم المضغوط Pdf صغير الحجم فهو يساعد على نقلها بسرعة عبر الإنترنت؛
- التوافقية: يمكن قراءة Pdf عن طريق أي نظام تشغيل مجانا لأن Pdf لا يعتمد تشغيل واحد؛
- ملفات Pdf يحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة (كشرود، 2020، الصفحات 12-13).

2. مزايا الرقمنة :

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالمزايا التالية:

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفي المعاملة؛
- عدم وجود وثائق ورقية ووجود وثائق الكترونية؛
- التفاعل الجمعي أو المتوازي؛
- إمكانية تنفيذ كافة المعاملات الكترونيا؛
- الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لتكون الوسط الأساسي للعمل (عومر، 2021، صفحة 8) .

3. مكونات الرقمنة :

هناك مجموعة من المكونات التي تمثل اساس الرقمنة وهي كالآتي:

الشكل رقم (1-1) : مكونات الرقمنة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (عومر، 2021، الصفحات 8-9).

- إدارة التخطيط: ويهدف إلى تخطيط مهام المؤسسة و التقييم الشامل لأداء المؤسسة وإدارتها والعاملين بها، على أسس علمية سليمة أهمها الدقة في التنفيذ المطلوب والانتهاء من العمل المحدد سلفا في التوقيت المناسب، بما يساهم في تعظيم العائد ومراقبة معدل أداء المؤسسة أو الإدارة أو الفرد، ويتم ذلك بشكل إلكتروني؛
- إدارة التكاليف: وتهدف إلى التقييم والمتابعة الإلكترونية لأداء المؤسسة من خلال متابعة تنفيذ التكاليف؛
- إدارة المعرفة: وتهدف إلى إدارة المحتوى المعلوماتي والأنشطة الخاصة بأي إدارة داخل المؤسسة؛
- إدارة العملاء: وتهدف إلى الحفاظ على بيانات المتعاملين مع المؤسسة، وتوطيد العلاقة معهم وتوفير الوقت وجهد الاتصال بالجهات التي تتعامل معها المؤسسة؛
- إدارة الوثائق: وتهدف إلى توثيق مراسلات المؤسسة وسهولة الحفظ والاسترجاع في إطار من الأمان والسرية المتعلقة بحفظ وثائق المؤسسة إلكترونيا؛
- إدارة الاجتماعات: وتهدف إلى التوثيق الإلكتروني للاجتماعات الداخلة لسهولة استرجاع ومتابعة سير العاملين (عومر، 2021، الصفحات 8-9).

المطلب الثالث: تحديات الرقمنة وتطبيقاتها

سوف نتناول في هذا المطلب بعض التحديات التي تواجه الرقمنة وامثلة عن تطبيقاتها.

1. تحديات الرقمنة:

على الرغم من أهمية الرقمنة والمميزات التي تمنحها إلا أنها عادة ماتصطدم بكثير من التحديات سواء كانت تحديات مالية خاصة بالميزانية أو بالمسائل الفنية أو قضايا مرتبطة بالبنية التقنية لمشروع الرقمنة وتعتبر هذه الإشكاليات جوهرية ولها تأثيرها المباشر في إعداد سياسة رقمنة مصادر المعلومات، وبناء عليه نستعرض أبرز هذه الإشكاليات كالتالي (شخوم، 2019، صفحة 24):

1.1 إشكالية حقوق الملكية الفكرية: ترتبط هذه الإشكالية بالمسائل المتعلقة بحماية حقوق الناشرين والحقوق الفكرية للمؤلفين ولتفادي الدخول في منازعات قضائية لجأت المكتبات في البداية إلى حصر عمليات الرقمنة على مصادر المعلومات التي لا تخضع لحقوق المؤلفين و الناشرين وهي تمثل مجموعات المصادر المتعلقة بالتراث الثقافي والقومي ومثال ذلك: نموذج المكتب الوطنية الكندية ، والمكتبة الوطنية الفرنسية (أحمد أ.، دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية، 2009، صفحة 34)؛

2.1 إشكاليات تقنية وفنية: ترتبط التحديات التقنية بالتجهيزات المادية والبرمجيات اللازمة لتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية وحفظها وإسترجاعها، وتتمثل الإشكالية الرئيسية في قضية التقدم السريع لتقنيات المعلومات، حيث أنها تتطور بشكل سريع ودون توقف الأمر الذي أوجد صعوبة الإطلاع على المعلومات المسجلة على وسائط تخزين متقدمة، فمثلا لا تحتوي غالبية الحاسبات الآلية من الجيل الحديث على مشغل للأقراص المرنة، نظرا لضعف الطاقة التخزينية للأقراص المرنة وتعرضها للتلف السريع، ورغم ذلك فإن التقنيات الحديثة لا تتوفر لها القدرة على عرض مصادر المعلومات المخزنة داخل مثل هذه الوسائط (شخوم، 2019، صفحة 25).

2. تطبيقات الرقمنة:

طبقت الرقمنة في عدة مجلات سواءا داخل الجزائر او خارجها نذكر البعض منها:

1.2 أمثلة عن تطبيقات الرقمنة في الجزائر:

1.1.2 المدرسة الوطنية العليا للذكاء الإصطناعي: المدرسة الوطنية للذكاء الإصطناعي (Ensia) هي مؤسسة إمتياز للتعليم العالي تتمثل مهمتها في تكوين المهندسين المتخصصين في نظرية وتطبيقات الذكاء الإصطناعي وعلوم البيانات، سيكون لدى خريجي Ensia القدرة على تطوير ونشر حلول عملية ومبتكرة لمشاكل القطاعات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة (الصحة والطاقة والزراعة والنقل وما إلى ذلك)، وبالتالي المساهمة في التنمية العلمية والاقتصادية للبلد، وبالإضافة إلى المهام الأساسية لمدارس التعليم العالي الوطنية في الجزائر، تجتهد المدرسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- الامتياز في التدريب: من خلال تمكين المهندسين من المعارف الأساسية في الرياضيات، والفهم النظري العميق للتقنيات المختلفة للذكاء الاصطناعي وعالم ريادة الأعمال، بالإضافة إلى المهارات العلمية والعامة التي تجعلهم جاذبين لأصحاب العمل؛
- البحث عالي الجودة: عن طريق معالجة نقص الباحثين والمتخصصين في مجالات مثل علم البيانات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والرؤية الحاسوبية والمعالجة التلقائية للغة ومعالجة الكلام؛
- متعددة التخصصات: من خلال تلبية الاحتياجات الحقيقية في التعليم العالي والبحث العلمي متعدد التخصصات من خلال تطبيق وتطوير تقنيات جديدة للذكاء الاصطناعي في مختلف التخصصات مثل الطاقة والزراعة...إلخ؛
- الرقمنة عن طريق المساهمة في التنمية الرقمية للدولة (فردية، 2022، صفحة 10).

2.1.2 المنصة الرقمية "إبتكار": أنجزت هذه المنصة الرقمية في إطار عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وترقية أساليب التكوين فيه، حيث يستفيد الباحثون الأكاديميون والمؤسسات الاقتصادية الباحثة من كيانات البحث المجهزة من أجل إنجاز مشاريعهم البحثية، كما يستفيد منه طلبة الدكتوراه قصد دعمهم في مجال مشاريع أطروحاتهم، كما تهدف هذه المنصة إلى تشجييع توظيف طلبة الدكتوراه بالمؤسسات الاقتصادية من خلال تخفيضات ضريبية، فيما ينص القانون بخصوص التمويل غير المباشر على تخفيض جبائي على الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات ينسبة 10 بالمائة أي 100 مليون دينار شريطة توجيه التمويل نحو البحث، وتتواجد هذه الخدمة عبر موقع الويب أو يمكن تحميلها على شكل تطبيق (أندرويد) في الهواتف الذكية (فردية، 2022، صفحة 12).

2.2 بعض تطبيقات الرقمنة خارج الجزائر

1.2.2. المكتبة الوطنية الكندية: اختارت المكتبة الوطنية الكندية عند التخطيط لرقمنة مجموعاتها من مصادر المعلومات اتجاه مختلف إلى حد كبير عن ذلك الذي تم تبنيه بواسطة المكتبة الوطنية الفرنسية والذي يكمن في إتاحة غالبية مصادر معلوماتها الرقمية منذ البداية عن بعد عبر بوابتها على الشبكة العالمية، والتي تكون موجهة إلى كافة المستخدمين من الجمهور العام، وقد قررت المكتبة في البداية رقمنة عينة تبلغ 5%من مجموع التراث الوطني الخاص بها.

وجدير بالذكر أن المكتبة الوطنية الكندية تمتلك نسختان على الأقل من كل مصادر المعلومات، نسخة مخصصة للحفظ ونسخة أخرى موجهة للإطلاع من جانب المستفيدين، وتلك النسخة الأخيرة هي التي يتم الإستعانة بها أثناء عملية الرقمنة، وهو الأمر الذي يمثل ميزة وعيب في نفس الوقت، ميزة لأنه منع الإضرار بالنسخة المخصصة للحفظ، وعيب لأنه حرم المستفيدين من الإطلاع على النسخة المخصصة للقراءة لفترة معينة من الوقت وهي الفترة التي يخضع فيها مصدر المعلومات لعملية الرقمنة.

ويجب التنويه أنه بعكس المكتبة الوطنية الفرنسية، قامت المكتبة الوطنية الكندية عند الإعداد لسياسة الرقمنة بتفادي إلى حد كبير الإستعانة بأشخاص من خارج الهيئة العاملة بالمكتبة ليس فقط ولكن أيضا عدم اللجوء في أغلب الأحوال إلى جهات خارجية متخصصة في عمليات الرقمنة، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك شراء لأي معدات وأجهزة مخصصة للرقمنة، كما أنه في الحدود الضيقة التي إستعانت بها المكتبة بجهة خارجية تم القيام بعمليات الرقمنة داخل المكتبة نفسها، وقد قامت المكتبة الوطنية الكندية بإتخاذ مثل هذا الإجراء بهدف تفادي تكاليف نقل المجموعات وذلك بسبب الميزانية المتواضعة نسبيا المخصصة لهذا المشروع.

وكما سبقت الإشارة تكمن الأهداف الرئيسية لهذه السياسة في وضع مصادر المعلومات المرقمنة في متناول المستفيدين من جميع أرجاء المعمورة وبصفة خاصة المستفيدين الكنديين، وذلك من خلال عرض مصادر المعلومات من خلال شبكة الإنترنت العالمية (أحمد أ.، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها، 2009، صفحة 20).

المطلب الرابع: دوافع الرقمنة ومتطلبات تطبيقها

سنتطرق في هذا المطلب الى دوافع ومتطلبات تطبيق الرقمنة.

1. دوافع تطبيق الرقمنة:

إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات قد دفعت بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الرقمية لذلك نجد أن هناك عدة تطورات دفعت باتجاه اعتماد الإدارة الرقمية منها ما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي، ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات وأحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي.

وإننا نجد في كل دولة دوافع تظهر في الواقع تدعو إلى التحول إلى الإدارة الرقمية على حساب دوافع أخرى، حسب وضع هذه الدولة الاقتصادي والسياسي وأهم هذه الدوافع نجد ما يلي:

- تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به: إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي؛
- توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية: حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها؛
- التحولات الديمقراطية: وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية، إن تغير الأوضاع

الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها، والذي لا يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة ومواطنيها؛

- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين: للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي؛
- حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي: من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث؛
- وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية: في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأثر شفافية؛
- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة: فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل وأيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الفرصة للموظفين، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم؛
- التسويق: ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات؛
- تقديم خدمات جديدة ومتطورة: إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الرقمية، وتركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة كما ذكرنا وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة؛
- اللامركزية: هو هدف تسعى إليه الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، مع وجود تجانس في نوعية الأفراد مع أنه من الصعب على الحكومة الإلكترونية التأثير على المنظمات الكبرى التي اعتمدت على البيروقراطية من فترة طويلة (elena, 2003, p. 25)؛
- السيطرة الإدارية: إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الرقمية الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا واستقرارا أكبر واقتصاديا أسرع؛
- طلب المواطنين: وخاصة لدى جيل الشباب الذي تعود على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت جزءا مهما من روتين حياتهم؛
- زيادة مساهمة المواطنين: يطالب المدافعون عن الإدارة الرقمية بزيادة مساهمة المواطنين في الحكومة، حتى تعطيهم شعورا بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنها الاتصال مع المناطق النائية

والأقليات وإرسال واستقبال المعلومات، وأيضا فتح المجال لعمل لقاءات بين المواطنين من أجل توفير الفرص للأشخاص الذين لديهم نفس الاهتمامات والآراء وتبعد بينهم المسافات؛

- الشفافية: إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الرقمية تقلل من الرشاوى وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها (العمري، 2003، الصفحات 18,20).

2. متطلبات تطبيق الرقمنة :

أشارت العديد من الدراسات (Skog2020 ,Brink 2017, Kotorba2018, Bongiorno 2019) إلى أن هناك أربعة أبعاد للرقمنة، تتمثل في التخطيط الاستراتيجي للرقمنة، وإعداد القادة في مجال الرقمنة والبيئة المؤسسية للرقمنة استقطاب المهارات البشرية للرقمنة، ويتم تناولهم فيما يأتي بشيء من التفصيل:

يوضح الشكل التالي متطلبات تطبيق الرقمنة والمتمثلة في:

الشكل (1-2) : متطلبات تطبيق الرقمنة

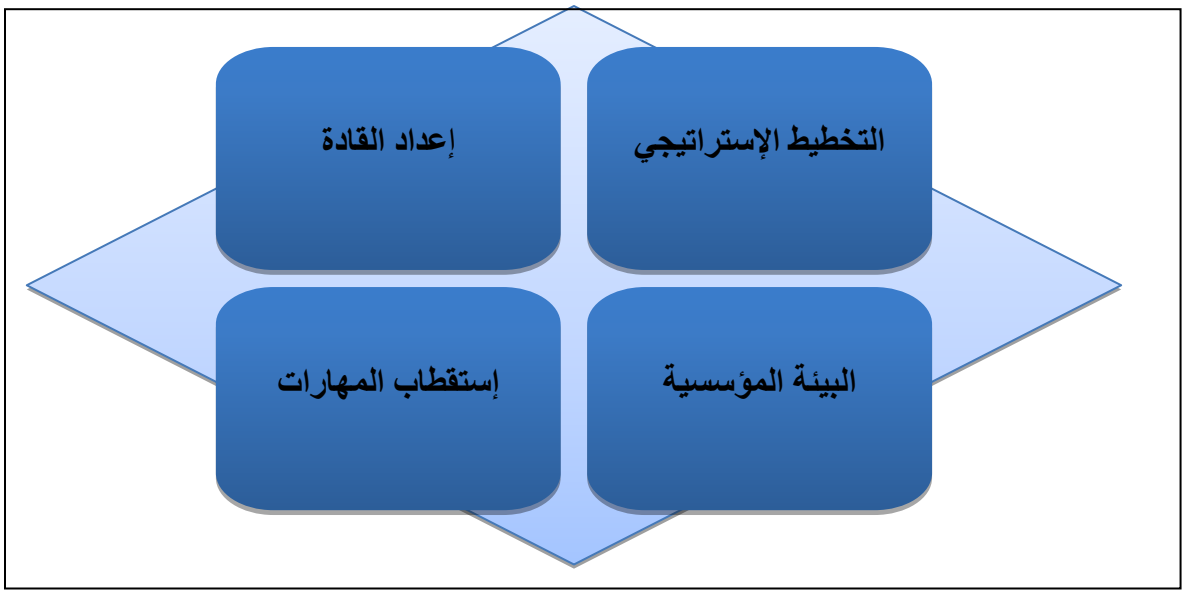

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد: (إسماعيل ن.، 2012، الصفحات 5-6).

1.2 التخطيط الاستراتيجي للرقمنة: يتعلق التخطيط الاستراتيجي بمدى إتخاذ المنظمة لتدابير التخطيط الاستراتيجي للرقمنة، ومدى وجود خطة إستراتيجية للرقمنة تتضمن الرؤية والرسالة المتوافقة مع الغايات والأهداف الاستراتيجية، ومدى تطوير المنظمة للخطط التشغيلية للرقمنة وفق التطورات التكنولوجية والتنظيمية والتشريعية، ومدى تكامل وتوافق الخطة الاستراتيجية مع الأطراف ذوي العلاقة، ومدى اتباع المنظمة للأساليب الإبداعية والمبتكرة في التخطيط الاستراتيجي بمجال الرقمنة؛

2.2 **إعداد القادة في مجال الرقمنة:** يرتبط إعداد القادة في مجال الرقمنة بمدى قيام المنظمة بوضع خطة لتطوير وإعداد القادة ورفع مستوى إلمامهم بعملية الرقمنة، ومدى قيام المنظمة بوضع خطط لإعداد القادة بشكل مستمر ومدى تطور قادة الرقمنة في جميع الإدارات والفروع بطريقة تحقق التكامل في عملية الرقمنة، ومدى ارتباط جميع القادة في عملية صنع القرارات بالرقمنة، ومدى مشاركتهم في عملية الرقمنة بطرق إبداعية ومبتكرة؛

3.2 **البيئة المؤسسية للرقمنة:** ترتبط البيئة المؤسسية للرقمنة بمدى تنفيذ المؤسسة للهيكل المؤسسي المشروع الرقمنة، ومدى وجود وحدة تنظيمية للهيكل المؤسسي للرقمنة، ومدى وجود آلية واضحة وفعالة لذلك، تلك الوحدة والتنسيق بين هذه الوحدات والإدارات الأخرى في المنظمة بشكل متكامل ومدى مساهمة الهيكل المؤسسي في تطوير توجه المنظمة نحو التحول؛

4.2 **استقطاب المهارات البشرية لعملية الرقمنة:** يرتبط استقطاب المهارات لعملية الرقمنة بمدى استقطاب المنظمة للمهارات والكفاءات البشرية لعملية الرقمنة ومدى وجود خطة معتمدة لاستقطاب الكفاءات البشرية للعملية الرقمية، التي تستقطب المنظمة الكفاءات الرقمية وفق الخطة التي تم وضعها وتبادل المنظمة للكفاءات البشرية المتخصصة في مجال الرقمنة وإيجاد طرق إبداعية ومبتكرة لجذب والحفاظ على المهارات البشرية لعملية الرقمنة (إسماعيل و.، 2021، الصفحات 5-6)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمشاريع المقاولاتية

تطرق الباحثون إلى مفهوم المقاولاتية من وجهات نظر عديدية وفي البداية اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على أن مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع، إذ طرح المشكل هنا بالنسبة لأصحاب المشاريع في طبيعة المشروع الذي يتيح لهم فرصة الإندماج في سوق العمل، أما اليوم فإختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته، ونظرا لإستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة فلا يمكن إيجاد تعريف موحد متفق عليه ومن أجل إعطاء و رسم صورة كاملة وواضحة وشاملة حول تعريف المقاولاتية و المشاريع تناولنا مجموعة من التعاريف مكملة لبعضها وهي كالآتي (بوخيشة، 2018):

المطلب الأول: مفهوم المشاريع المقاولاتية

شغلت المقاولاتية حيزا من تفكير علماء الاقتصاد عامة، وعلماء الاقتصاد الصناعي والأعمال والمشاريع خاصة. ولقد تنبه علماء الإدارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة المقاولاتية كونها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية لمساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان. (وهيبة، 2019، صفحة 103)

1. المشروع:

كانت المشرع على إختلاف أنواعها وأحجامها تشكل حوافز هامة لدي المؤسسات والأفراد على حد سواء فالمؤسسات بمختلف أنواعها وأشكالها تطمح إلى إمتلاك المزيد من المشاريع وخاصة المربح منها

1.1 تعريف المشروع:

هناك عدة تعريفات للمشروع، تختلف هذه التعريفات بإختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين في مجال إدارة المشاريع ومن ضمن هذه التعريفات ما يلي :

عرفه معهد إدارة المشروع (PMI): "على أنه الجهود المؤقة الموجهة نحو توليد المنتج المنفرد أو الخدمة المنفردة(unique Product or service) والمقصود بالمؤقت (Temporary)يعني بأن كل مشروع محدد بنهاية، أما المقصود بالمنفرد او بالفرادة unique بأن المنتج أو الخدمة تختلف بشكل أو بآخر عن جميع المنتجات و الخدمات التقليدية ".

وقد عرفته منظمة المواصفات العالمية (ISO): "أن المشروع يظهر بأنه الأكثر ملائمة وقبولا لشريحة واسعة من المستخدمين"، وقد عرفت منظمة المواصفة الدولية للمشروع: "على أنه العملية الفريدة التي تحتوي على مجموعة (أو طقم) من الفعاليات المتناسقة والمسيطر عليها التي لها تاريخ بداية ونهاية والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقا للمتطلبات المحددة وتشمل على الزمن والتكلفة والموارد "(سعود، 2021-2022، صفحة 37).

كما عرف المشروع أنه مسعى مؤقت يتم إجرائه لإنشاء منتج أو خدمة فريدة، أنه محدد، وفي الوقت المناسب، وعادة ما يكون متعدد التخصصات، وعادة ما يتسم بالنزاع (jack R. merrdith, 2017, p. 4).

2.1 أشكال المشاريع :

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من تلك المشاريع وهي:.

الشكل رقم (1-3): أشكال المشاريع

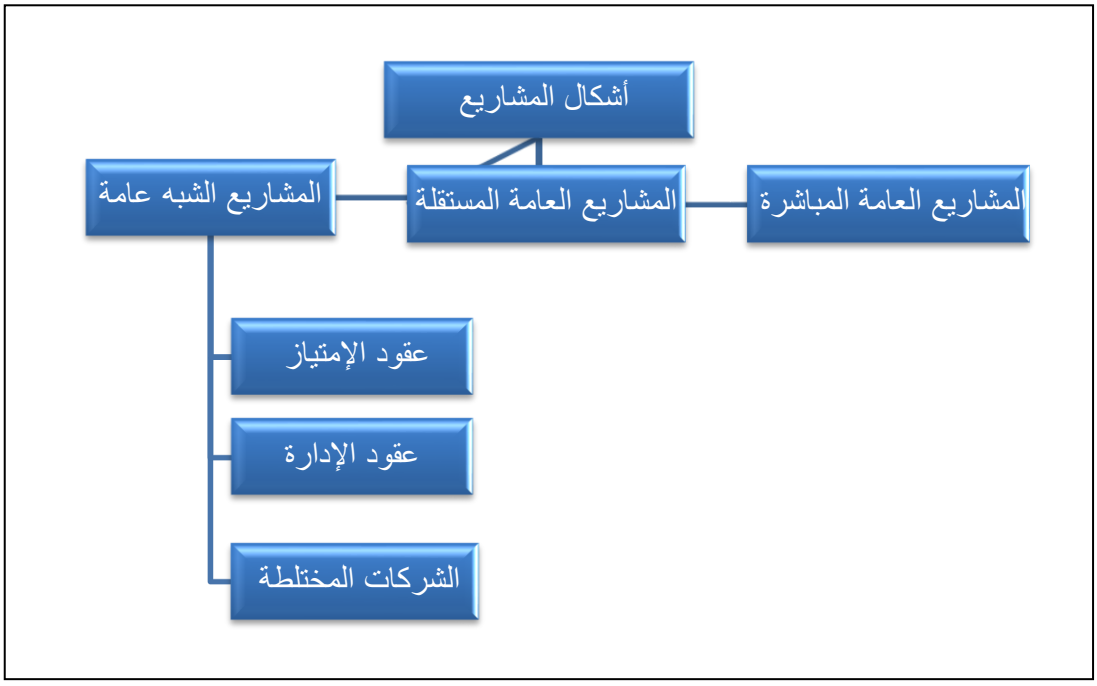

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: (حجازي، 2004، صفحة 33).

المشاريع العامة المباشرة: هي المشاريع التي تمتلكها السلطة العامة وتنفرد بإدارتها وتتحمل كافة مخاطرها، حيث يعتبر المشروع العام في هذه الحالة امتدادا لسلطة الحكومة، ولا يتمتع بوجود قانوني مستقل عنها، وتدمج إيراداته ونفقاته عادة في الميزانية العامة للدولة، مثل: مشاريع صك النقود، والمشاريع الحربية؛

المشاريع العامة المستقلة: وهي المشاريع التي تمتلكها الدولة ولكنها تتمتع بوجود قانوني مستقل وبالاستقلال الإداري والمالي عن الدولة، أي أنها تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وتخضع لإدارة مستقلة، كما تستقل ماليا عن الميزانية العامة للدولة، وينشأ هذا النوع من المشاريع العامة نتيجة تحويل بعض المشاريع العامة المباشرة إلى مشاريع عامة مستقلة، وقد تقوم الدولة بإنشائها مباشرة كالمؤسسات الاقتصادية العامة، كما قد تقوم الدولة بإنشائها عن طريق تأميم بعض المشاريع الخاصة، وهذه المشاريع كثيرا ما تؤدي الظروف إلى تدخل الدولة في إدارتها؛

المشاريع الشبه عامة: تأخذ بدورها عدة أشكال أهمها:

- عقود الامتياز: تتعهد الدولة إلى إعطاء فرد أو شركة بامتياز استغلال مرفق عام ذي صبغة اقتصادية لفترة معينة، تقوم خلالها الشركة الملتزمة بإدارة المرفق تحت إشراف ورقابة الدولة، مثل: مشاريع البحث عن البترول ومشاريع البنية التحتية...الخ، وفي على هذه تتعهد الدولة عادة بتقديم بعض الخدمات للشركة الملتزمة أو تضمن لها حد أدنى من الربح، أو تؤمنها ضد المخاطر غير العادية، كما قد تشاركها في الربح، وفي المقابل تتدخل الدولة عادة بتحديد تعريفات الأسعار، ووضع التشريعات لحماية العاملين، من خلال تحديد عدد ساعات العمل والأجور، وتوفير حد أدنى من الأمن الصناعي والمهني وأيضا التأمين الصحي لهؤلاء العاملين؛
- عقود الإدارة: تعهد الدولة إلى شخص بإدارة المرفق العام في مقابل أجر، وفي العادة مقابل أيضا جزء من الأرباح التي يحققها المرفق على أن تتحمل الدولة وحدها مخاطر المشروع؛
- الشركات المختلطة: يأخذ المشروع العام هنا شكل الشركة المساهمة والتي يشترك في رأس مالها الأفراد والسلطة العامة، تساهم الدولة عادة بنسبة تزيد عن 51 %وذلك من أجل السيطرة على تسيير هذه الشركات (حجازي، 2004، صفحة 33).

3.1 دورة حياة المشروع :

إن دورة حياة المشروع (Project Life Cycle) هي إحدى الميزات التي تساعد على التعريف بالمشروع، تمر هذه الدورة وبحسب الباحثين آدامس وبارندت بأربع مراحل وهي على التوالي:

- مرحة الإدراك (Conceptualization)؛
- مرحلة التخطيط (Planning)؛
- مرحلة التنفيذ (Execution)؛
- مرحلة الإنتهاء (Termination).

1.3.1 المرحلة الأولى : هي المرحلة الأولية في إطلاق فكرة المشروع، والإستعداد له إذ أن القيادة الإدارية للمؤسسة تدرك ضرورة وإمكانية إقامة المشروع، وتحدد بالتالي الأهداف الأولية له، من الطبيعي أن يدرك مسؤولين القمة الإدارية في هذه المرحلة أيضا البدائل المرافقة لمشاريع المؤسسة التي هي قيد الدراسة، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الخاصة بها، وأن يقارنوا ويفاضلوا بينها لكي يتوصلوا إلى اتخاذ القرارات المناسبة؛

2.3.1 المرحلة الثانية: في دورة حياة المشروع، تركز على وضع الخطط الكفيلة بتحقيق أهداف المشروع يدخل ضمن نشاطات هذه المرحلة (توزيع وتسوية الموارد اللازمة للمشروع من خلال وضع موازنة للمشروع وتحديد جدولة مهام ونشاطات وأعمال المشروع)؛

3.3.1 المرحلة الثالثة: هي مرحلة تنفيذ الخطط عمليا على أرض الواقع إذ تكتمل في هذه المرحلة، جميع ملامح المشروع ويصبح المشروع حقيقة بإنتاجية آدائه؛

4.3.1 المرحلة الأخيرة: هي مرحلة جهوزية المشروع، بعد أن اكتملت كامل نشاطاته وأعماله المطلوبة، وبعد أن بلغت محطاتها النهائية والمشروع وبحسب هذه المرحلة يصبح جاهزا للتسليم، من أبرز خصائص هذه المرحلة : تسليم المشروع إلى الجهة الراقية و المستفيدة منه، وإعادة توزيع موارد المؤسسة خاصة الموارد البشرية على باقي نشاطات وأعمال المؤسسة (سعود، 2021-2022، صفحة 40).

4.1 العمر الاقتصادي للمشروع:

وهنا يجب التفرقة بين العمر الإنتاجي والعمر الإقتصادي للمشروع، فالأول هو عبارة عن الفترة التي يكون فيها المشروع منتجا بمعنى التجهيزات والآلات مازالت قادرة على الإنتاج.

أما العمر الاقتصادي هو تلك الفترة من حياة المشروع، وعادة يرمز لها بالرمز (n) و التي يكون فيها المشروع قادر على الإنتاج بصورة اقتصادية أي تحصل تدفقات نقدية موجبة ومعتبرة في نفس الوقت بحيث تبرر استمراريته.

كما نجد العمر الاقتصادي هذا يتأثر بعاملين اهتلاك مادي واهتلاك معنوي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- الإهتلاك المادي يتمثل في انخفاض إنتاجية الأصول نتيجة إهتلاكها ما يأدي إلى انخفاض إيرادات المشروع وارتفاع تكاليف الصيانة، لذا ينصح بإحلال أصول جديدة مقابل الأصول القديمة وذلك لتفادي تلك التكاليف؛
- الإهتلاك المعنوي يتمثل بما يسمى " بتقادم الأصول المكونة للمشروع"، وهذا التقادم يظهر بصورتين، الأولى نتيجة تقادم منتجات المشروع وهذا بتحول الطلب عن منتجات المشروع مما يؤدي لانخفاض إيراداته، أما الصورة الثانية للتقادم فتكون نتيجة ظهور وسائل إنتاج جديدة تنتج نفس النوع من السلع التي ينتجها المشروع لكن بوفرات أكثر، وبالتالي التنبؤ بالعمر الاقتصادي يجب أن يركز على هذه الأمور (الدين، 2010، الصفحات 43-44).

2. المقاولاتية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة المقاولاتة نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشيع المقاولاتية وسنرى فيما يلي بعض التعريفات التي تخصها وأهميتها وخصائصها.

1.2 تعريف المقاولاتية:

لا يوجد تعريف أفضل لمفهوم المقاولاتية، ولكن هناك توافقات تستجيب لمقاربات نظرية مختلفة حيث يرى بعض الباحثين والمهتمين بمصطلح المقاولاتية بأنها عملية ديناميكية ومعقدة نتيجة عوامل نفسية واجتماعية ثقافية وسياسية واقتصادية.

مصطلح المقاولاتية يأخذ أيضا شكل المواقف والمهارات والتصورات والمعايير والنوايا والسلوكيات التي تظهرفي سياق معين التي يمكن التعبير عنها بأشكال قانونية كانت أو تنظيمية مختلفة، مثل إنشاء مقاولة أصلية أو إنشاء مقاولة من الداخل (Essaimag) أو شركات فرعية أو مقاولات على شكل شركات ذات الامتياز أو الشركات التابعة أو الفرعية (علي، 2020، صفحة 37).

وقد عرفها P. Drucker على أنها: "هي فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة جديدة"؛ (sarimah, aman, & abdulrachid, 2010, p. 9).

ومع ذلك، بالنسبة لنا، فالانطلاق والبدء بالنشاط التجاري هو المظهر الأكثر وضوحا للمقاولاتية لأن هذا النشاط يسمح بتكوين رأس المال وهذا بالرجوع إلى مفهوم التراكم البدائي للثروة، كما يأخذ معنى إدراك الفرص بالمفهوم المقاولاتي مع إدراك كل المخاطر المرتبطة بهذا.

3.2 أهمية المقاولاتية:

تعد المقاولاتية ظاهرة مهمة لما لها من تأثير إيجابي على عدة مجالات سنحاول عدها فيما يلي:

- القيام بالتغيير والتحويل الإيجابي: من الخصائص المهمة التي تختص بها المقاولاتية وتعد ركيزة أساسية بالنسبة لها؛
- اعتمادها على الإبداع الذي يساعدها على إحداث التغيير والتحول من حالة قديمة إلى حالة جديدة أكثر انسجاما وتوافقا مع البيئة، ونقل النشاط إلى وضعية أحسن مما كان عليه وهو ما يعود بالنفع على المؤسسة والأفراد والمجتمع؛
- المقاولاتية تبحث وتكتشف الفرص الثمينة وهو ما يبعث على إنشاء عديد من المشاريع ذات القيمة الاقتصادية ما يدفع بتنمية وتطوير الاقتصاد؛
- كما هو معلوم فالمقاولاتية تدفع بالمؤسسة إلى التطوير باستمرار والقيام بالتجديد والتوسع على الدوام وهو ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة باستمرار وهذا سواء من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو استخدام طرق جديدة في الإنتاج أو إنشاء أنشطة ومنتجات جديدة؛
- تعمل المقاولاتية كذلك على توفير حاجيات المستهلكين وتلبية رغباتهم بكفاءة عالية وهو ما يزيد من ولاء المستهلك للمؤسسة ويزيد من رفاهيته؛
- قدرة المقاولاتية على النمو وسرعة الإنتشار جعلها تساهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو تبني الثقافة المقاولاتية وإقبال أفراد المجتمع على إنشاء المشاريع المقاولاتية؛
- مساهمة المقاولاتية في التحجيم والحد من هجرة الأدمغة وأصحاب القدرات والأفكار من خلال إتاحة الفرصة لهم لإنشاء مؤسسات خاصة بهم وتوظيف أفكارهم بكل حرية في البيئة التي يعيشون فيها.

3.2 خصائص المقاولاتية:

من تعريف المقاولاتية يتضح أن لها جملة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية :

- رأس مال معقول، الأمر الذي يجلب الأفراد الذين يميلون للإبداع والإبتكار ويرغبون في الإشراف المباشر على أموالهم؛
- الملكية الفردية أو العائلية أو الشراكة المحدودة، فكلما كان رأس المال منخفضا كلما كان بإمكان الشخص امتلاك مشروع يتماشى مع قدراته ومهاراته؛
- استقلالية الادارة بحيث يكون صاحب المقاولة هو مديرها؛
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المقاولات إعتبارا لعدد العاملين، مما يساعد على اتخاذ القرار بسهولة وسرعة، كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها؛
- سرعة التكيف مع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية (آيت، 2016، صفحة 15).

4.2 أنواع المقاولات:

تخضع المقاولات لتنوع كبير نتيجة لتنوع الأعمال التي يلتزم المقاول بأدائها، وهذه الأعمال تختلف من مقاولة إلى أخرى بحسب اعتبارات عديدة وتصنف المقاولات حسب معايير مختلفة هي كالآتي: ملكية رأس المال، حجم المقاولة، نشاط المقاولة ومن حيث طبيعة عملها وهدف تخصصها.

1.4.2 ملكية الرأسمال:

إذا كان الرأسمال من ملكية الدولة بصفة كاملة فالمقاولة تسمى عمومية أما إذا كان الرأسمال من ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواء كانت مملوكة ملكية فردية أو ملكية جماعية أو في شكل مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أما إذا كان الرأسمال مشتركا بين الدولة و الخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيها الدولة، أو المؤسسات العمومية برأس مال الى جانب رأس مال الخاص والغاية من هذه المشاركة أو المساهمة تكون قصد إمشاء شركة مساهمة لتحقيق هدف تجاري أو حرفي أو صناعي أو شركات الاقتصاد المختلط.

2.4.2 حجم المقاولة:

يمكن قياس حجم المقاولة انطلاقا من عدة وحدات للقياس منها:

- عدد العاملين بالمقاولة؛
- قيمة الرأسمال؛
- قيمة المبيعات؛

وتنقسم المقاولات حسب هذا المعيار إلى قسمين هما:

- المقاولات الصغيرة: وتتناول أعمالا صغيرة غالبا ما تتعلق بأعمال المهن الحرة كالنجارة وغيرها؛
- المقاولات الكبيرة: وتتناول أعمالا كبيرة، وعادة ما تتعلق بتشييد المباني والجسور والسدود وغيرها؛

3.4.2 نشاط المقاولة:

حسب هذا المعيار تصنف المقاولات على ثلاث قطاعات:

- القطاع الأول: يضم المقاولات التي تنشط في القطاع الفلاحي وتربية المواشي والصيد والمناجم والغابات؛
- القطاع الثاني: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة الصناعات التركيبية والتحويلية والكيميائية؛
- القطاع الثالث: يضم المقاولات التي تقوم بأنشطة تجارية، صناعية أو خدماتية.

4.4.2 من حيث طبيعة عملها وهدف تخصصها تنقسم المقاولات إلى:

- المقاولات التجارية: وتنقسم تقسيما ثانيا يرتكز على فكرة التخصص إلى:
- مقاولات التوزيع: وهي المقاولات التي تعتمد على بيع المواد الأولية إلى أصحاب الصناعة أو البضائع المصنعة على حالها مستوردة كانت أو مصدرة إلى المستهلكين أو غيرهم كمقاولة التوريد؛
- مقاولات الإنتاج: وهي المقاولات التي تشتري الموارد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض وتقوم بتحويلها إلى بضائع مصنعة او نصف مصنعة قصد البيع؛
- مقاولات تقديم الخدمات: ويقصد بها خدمات المقاولات المتخصصة في إنجاز بعض الأشغال أو تقديم خدمات الإنتفاع ببعض الأشياء خلال فترة مؤقتة من الزمن كمقاولات النقل و المخازن العمومية و مقاولات إجارة المنقولات؛
- مقاولات المساعدة و الوساطة أو الدعم: وهي المقاولات التي تمارس عمليات النقود والإئتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين، وهي التي تسعى إلى تذليل العراقيل أمام التجار والمقاولين وتسيير سبل إبرام الصفقات كمقاولات السمسرة والوكالة بالعمولة ومكاتب الأشغال والأعمال والوكالات وغيرها؛
- المقاولات الصناعية: هذه المقاولات تقوم على المعطيات الإقتصادية كالتنظيم ورأس المال والتجهيزات واليد العاملة؛
- المقاولات الفلاحية: تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي وتربية المواشي والصيد؛
- المقاولات الحرفية: يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية الصغيرة التي ترتبط بالتراث الحضاري الأصيل للأمة أو الشعب، وهي صناعات تقوم أساسا على الإبداع اليدوي الفني والفكري أكثر من إعتمادها على الآلة كصناعة الزرابي؛

- المقاولات البنكية والمالية: وهي المقاولات التي تقوم بالخدمات والمساعدات أو الدعم وهي التي تمارس عمليات النقود والإئتمان كالمقاولات أو الشركات البنكية والبورصة والتأمين (بوخيشة، 2018، الصفحات 14-15-16).

3. مفهوم المشاريع المقاولاتية:

نظرا لأهمية المقاولة أصبحت الكثير من الدول تهتم بتطوير المقاولين ومشاريعهم، ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون من مناصب شغل، زيادة قدرات الابتكار ورفع معدلات التنمية بشكل عام.

1.3 تعريف المشاريع المقاولاتية لغة:

فقد أتى مفهوم المقاولة مع عولمة الأسواق ونمط العلاقات الإقتصادية السائد في أغلب دول العالم القائم على التوجه نحو اقتصاد السوق، ظهرت أهمية المقاولة كدعامة أساسية للمبادرات الفردية، وتعرف المقاولة لغة على أنها كلمة مرادفة لمعنى كلمتي:

- مجادلة: يقال قاوله في الأمر، أي جادله؛
- المفاوضة: حيث ورد في لسان العرب لإبن المنظور: وقاولته في أمره وتقاولنا، أي تفاوضنا.

3.3 تعريف المشاريع المقاولاتية إصطلاحا:

أما اصطلاحا فهناك مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولة منها:

المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها، المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات وسلوكات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة، وأخيرا المقاربة المرحلية التي حللت ضمن منظور زمني وموقفي للمتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية. وعليه تعرف المقاربة المرحلية المقاولة على أنها مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول المقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولة، وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

عموما تعد المقاولة من الناحية الإقتصادية كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات، وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح

أما Schumpeter فقد أعطى تعريفا للمقاولة بالحديث عن خلق القيمة كمبدأ أساسي للمقاولة، حيث يتحدث عن درجة الابتكار، أو القيمة المخلوقة عن طريق المشروع وبدفع من الفرد الذي يدخل في

حركية التغيير على المستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة .

من هنا يمكن استخلاص تعريف مشترك وعملي للمقاولة وذلك كما يلي: المقاولة هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جديدة من أجل خلق القيمة (قرين، 2021، الصفحات 353-355).

المطلب الثاني: أنواع المشاريع المقاولاتية

قبل الخوض في المشاريع المقاولاتية لا بد من الإشارة إلى أن المشروع المقاولاتي يمثل مخرجات المقاولاتية والمقاول في إطار فرصة ريادية يبحث عنها ويستثمرها المشروع، حيث تدعى العملية التي تكون المشروع بالمقاولاتية؛ كما تنجم المقاولاتية كعملية عن فعل المقاول.

وهناك من يرى أن المشاريع المقاولاتية تتمثل في العمليات والأفعال التي تؤدي إلى خلق مشاريع جديدة، والمساهمة في تنمية وتطوير الابتكارات وتحمل مخاطر الدخول إلى السوق.

يمكن أن نصنف المشاريع المقاولاتية والمبادرات الفردية إلى ثلاثة أنواع كالأتي:

– المشاريع الإبتكارية البحتة: ويقوم فيها المقاول أو المبادر بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد ويبني نشاطا جديدا في عالم الأعمال، ومن بين الأمثلة في هذا المجال ماقام به" بيل غيتس" مؤسس شركة ميكروسفت، وحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات؛ موارد مالية؛ بشرية؛ وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكل، وفي هذه الحالة هو قادر على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة؛

– المشاريع الإبتكارية المطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة: ويقوم المقاول بتأسيس أعمال مقاولاتية بناء على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة، حيث يقوم بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة. وحسب هذا الاتجاه يعرف Shane وVenkataraman المقاولاتية "بأنها العملية التي تتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية، ما يولد لدى المقاول الفطن رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها"؛

– الملكية لأعمال إبتكارية: يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو المقاولاتية، حيث أن الشخص المبادر يشتري مؤسسة أو يمتلك عملا، فالحاجة للإبداع والإبتكار أقل في هذا الوضع لكنه سوف يتحمل المخاطر المالية ويقتنص الفرص. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميز بين المشاريع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، حيث يعتبرون المشروع المقاولاتي يتم إنشاؤه بصفة فردية (المقاول) وتتم إدارته بشكل مباشر ومستقل؛ في حين إنشاء المؤسسات يمكن أن يكون بصفة جماعية (مجموعة شركاء) وتسييرها عن طريق مجلس الإدارة (أو فرد مستقل)، ويذهبون إلى أبعد من ذلك على إعتبار أن المشروع المقاولاتي هو إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز

بالإبداع، تكون أرباحها إحتكارية جراء حقوق الإبتكار، مع إرتفاع نسبة المخاطرة في السوق (وهيبة، 2019، الصفحات 105-106).

المطلب الثالث: مشكلات تمويل المشاريع المقاولاتية

تواجه المشاريع المقاولاتية في الجزائر صعوبة في الحصول على الموارد المالية نتيجة تصادم إجراءات الدعم المالي وتحفيز الإستثمارات بالواقع الذي يتسم بالتعقيدات التالية:

- غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل؛
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض للمشاريع المقاولاتية؛
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الإئتمان بسبب عدم الإستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض ارتفاع المخاطرة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض؛
- مركزية منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثمة فإن معالجة الملفات يستغرق وقت طويل، وتأخرها له علاقة بتماطل وتنفيذ ونقل الملفات من وإلى الجزائر العاصمة؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المشاريع المقاولاتية كالإعفاءات؛
- العلاقات السيئة بين المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة والبنوك، حيث يرى مسيرو تلك المشاريع في البنوك أنها لا تجازف وتفضل تمويل الأنشطة الأقل مخاطرة كالأنشطة التجارية وعمليات الإستيراد على حساب الأنشطة الإنتاجية، ومن ناحية أخرى ترى البنوك أن المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة لا تقدم ضمانات كافية وأن غالبية المشاريع المقدمة من طرفها غير مجدية؛
- البحث عن الإستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع المقاولاتي يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المشروع ذاته.

إن حل مشكلة تمويل المشاريع المقاولاتية يعتبر بمثابة الخطوة الأساسية لتطوير هذه الأداة الفعالة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني ككل (قرين، 2021، الصفحات 357-358).

المطلب الرابع: هيئات دعم المشاريع المقاولاتية

لقد تعددت أجهزة الدعم المقاولاتية في الجزائر وذلك لتشجيع الأفراد على الاستمرار في مشاريعهم، وتخفيف العراقيل وخاصة المالية منها التي يواجهها المقاول، ومن أهم أجهزة الدعم المعتمد عليها في الجزائر تتمثل فيما يلي:

1. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(ANADE) :**

وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلالية المالية تابعة لرئاسة الحكومة، وتحت متابعة الوزير المكلف بالتشغيل، وتهتم الوكالة بالشباب العاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، والذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة حيث تقدم الوكالة عدة صيغ للحصول على مساعدات مالية في شكل قروض ممنوحة من البنوك المحلية، كما توفر تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية ومتابعة للمشاريع المنشئة، وتعتبر هاته الوكالة من أهم هيئات الدعم الموجهة (**م ص م**) لأنها موجهة لفئة الشباب الذين هم الفئة الأوسع في المجتمع الجزائري (70% من العاطلين عن العمل).

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 14-01 المؤرخ في 22جانفي 2004 وهذا الجهاز يقوم بمنح قروض بدون حدود عمرية (أكثر من 18 سنة) شريطة أن لا يكون لديه دخل أو لديه دخل غير ثابت و غير منتظم كما يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج السلع والخدمات، ومن أهم الأدوار التي تقوم بها هاته الوكالة هي:

- منح القروض البنكية بدون فائدة؛
- ضمان القروض التي يمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في صندوق ضمان القروض لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة؛
- المرافقة المجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:

تعتبر مؤسسة عمومية إدارية، تهدف بشكل عام إلى تنظيم النشاطات الاستثمارية وتقديم الدعم له خصوصا في رحلة الإنشاء. وقد تم إنشاؤها بموجب المادة 06 من الأمر 03.01 سنة 2001 والذي نص على أنها عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كما أن هذه الوكالة جاءت في محاولة لإعادة بث النشاط من جديد في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار سابقا كما تم إنشاء الشباك الوحيد الذي يقوم بترتيبات تأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار.

4. الصندوق الوطني لتأمين عن البطال CNAC:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188.94 المؤرخ في جويلية 1994 والذي يتولى تطوير وإحداث الأعمال لفائدة البطالة المنخرطين فيه كما يقوم بتقديم مساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالهم من أجل المحافظة على مناصب شغل، لكن مع بداية 2004 جاءت تعديلات جديدة في مجال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة لفائدة البطالة ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 40 سنة حيث يستفيد صاحب المشروع من تكوين شخصي مدته حوالي 10 أسابيع تطبيقيا أكثر منه نظريا لغرض اكتساب المعلومات الأساسية والمهمة لإنجاح نشاطه (دراسة السوق، المحاسبة، الإجراءات الإدارية)كما يستفيد من المزايا المالية والجبائية.

5. دار المقاولاتية:

دار المقاولاتية تم استحداثها في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية(جامعات، مراكز جامعية ومدارس وطنية وعليا)، إذ انها تعتبر نتاج شراكة ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتتخذ من الجامعة مقر لها، تتمثل مهمتها في نشر روح المقاولاتية في الوسط الطلابي، وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

تتشكل دار المقاولاتية عبر مختلف الجامعات من مدير يعين من بين أساتذة المؤسسة الجامعية، بالإضافة إلى منشطين من الجامعة ومن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

6. حاضنة الأعمال

1.6 تعريف حاضنة الأعمال

حاضنات الأعمال هي بناء مؤسسي مخصص لمساعدة منشآت الأعمال حديثة الإنشاء وكذلك المنشآت التي تكون في طور النمو بما يساعدها على البقاء بالسوق أطول فترة ممكنة، كما يمكن تقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية العديدة سواء كانت تسهيلات مالية او إدارية متنوعة.

2.6 أهداف حاضنات الأعمال:

- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة؛
- مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها؛
- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو؛
- مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

3.6 الأنشطة الخاصة بحاضنات الأعمال:

هناك العديد من الأنشطة الخاصة بحاضنات الأعمال نذكر منها:

- توفير الاحتياجات والمساندة اللازمة للتقنية؛
- إرشاد وتوجيه منتسبي الحاضنة؛
- تدريب موظفي المشروعات المنتسبة؛
- بناء هيكل نموذجي لإنشاء وتأسيس الأعمال والشركات الجديدة؛
- توفير مواقع عديدة و كافية لاستقبال عملاء المنتسبين والمختبرات والورش المساعدة.

خلاصة الفصل:

يمكننا أن نستخلص من خلال ما طرح في المباحث السابقة لهذا الفصل، **أن** الرقمنة هي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي حاليا وهذا مايفسر الإعتماد الكبير لها من طرف بلدان عديدة في عدة مجالات مما جعل هذه الأخيرة تتبنى سياسات الرقمنة وأساليبها نحوتشجيع رواد الأعمال من أجل إنشاء مشاريعهم المقاولاتية من خلال وضع عدة هيئات لدعم تلك المشاريع المقاولاتية وإحتضانهم.

كما نستنتج أن المشاريع المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع جديدة من أجل خلق القيمة، حيث تساهم بشكل كبير في عملية بناء وتنمية إقتصاد البلاد بالرغم من التحديات الكبرى التي تواجهها من نقص في شفافية العملية التمويلية وغياب المعلومة.

وفي محاولتنا في هذا الفصل معرفة بأن الرقمنة والمشاريع المقاولاتية لم تختص بتعريف واحد نظرا لطبيعتها وخصائصها وتصنيفاتها، حيث تطرقنا لبعض تطبقات الرقمنة داخل وخارج الجزائر ومتطلبات تطبيقها وهيئات دعم المشاريع المقاولاتية المادية والمعنوية.

الفصل الثاني:
دراسة حالة
منصة إبتكار

تمهيد:

لا تزال حاضنات الأعمال في الجزائر مفهومًا جديدًا نسبيًا، لكنها تكتسب شعبية حيث تتطلع البلاد إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط والغاز. عملت الحكومة الجزائرية بنشاط على تشجيع ريادة الأعمال والابتكار في السنوات الأخيرة، وأصبحت حاضنات الأعمال جزءًا مهمًا من هذا الجهد.

من أحد التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال في الجزائر هو الوصول إلى التمويل والموارد. يمكن أن تساعد حاضنات الأعمال في مواجهة هذا التحدي من خلال تزويد الشركات الناشئة بإمكانية الوصول إلى التمويل والإرشاد وفرص التواصل والموارد الأخرى عن طريق إنشاء منصات رقمية كمنصة إبتكار تسهل لحاملي المشاريع من أجل النمو والنجاح. هناك العديد من حاضنات الأعمال العاملة في الجزائر اليوم، بما في ذلك مركز الجزائر للأعمال، ومنتزه سيدي عبد الله التكنولوجي، ومركز وهران للأعمال، تقدم هذه الحاضنات مجموعة من الخدمات للشركات الناشئة، بما في ذلك المساحات المكتبية وبرامج التدريب وصولا إلى التمويل.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الدولة قامت لبلوغ أهداف البحث العلمي من خلال :

- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها؛

-ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى، وتحفيز تثمين نتائج البحث؛

-دعم تمويل الدولة لأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

-تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، لا سيما بتحسين نوعية التكوين".

تضع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحت تصرف طلبة الدكتوراه والماستر خدمات المصالح المشتركة للبحث بغية دعمهم في إطار مشاريع نهاية الدراسة.

من خلال ما سبق، يمكن أن تظهر مباحث هذا الفصل معونة على النحو التالي:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: إختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمكان الدراسة والإجراءات المتبعة الخاصة بها.

المطلب الأول: تقدمة مكان الدراسة الميدانية

1. مفهوم منصة ابتكار:

المنصة الرقمية ابتكار هي المبادرة التي وضعتها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فقد كانت طلب من المسؤول الأول آن ذاك للاستفادة من الخدمات والمعدات التي تقدمها المصالح المشتركة تخص فقط طلاب الدكتوراه وطلاب الماستر والهندسة.

يمكن للأساتذة الباحثين الاستفادة من الخدمات من خلال دعمهم من قبل مخابرهم، وبشكل استثنائي وفي حالة وجود ظروف معينة يمكنهم تقديم طلب إلى المديرية العامة يوضح أسباب طلب الدعم، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى السنوي للدعم 200000.00 دينار جزائري للمجتمع الطلابي (إبتكار، 2023).

1.1 تعريف منصة ابتكار:

هي منصة رقمية تفاعلية بين الوسط العلمي أو الطلابي ومراكز البحث، فمنصة ابتكار هي أداة من أدوات وإستراتيجيات القطاع قد تكون حل تام للطلبة وقد تكون أيضا حل جزئي فمثلا هنالك بعض التخصصات التي لا تحتاج المنصة ولكن عامة هنالك كل التخصصات فيما يخص العلوم والتكنولوجيات (مقداد، 2023) .

2.1 أهداف منصة إبتكار:

تهدف هذه المبادرة الجديدة تسهيل الولوج إلى المصالح المشتركة المنشأة حديثا، والتي تم تزويدها بأحدث التجهيزات العلمية ذات التكنولوجيا العالية، والمؤطرة من طرف باحثين ومهندسين مؤهلين، كما تهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف الخاصة التالية (إبتكار، 2023):

- تقليص الوقت لإنجاز الخدمات لا سيما لفائدة طلبة الدكتوراه والماستر عبر استغلال المنصات الرقمية الموضوعة تحت تصرفهم؛
- تشجيع الاستغلال المشترك للتجهيزات العلمية المتوفرة؛
- تقليص الميزانية المخصصة لتغطية تربصات الطلبة خارج الوطن؛
- تعزيز التكفل بالتكاليف المالية الناجمة عن الخدمات المقدمة للطلبة.

3.1 مهام منصة ابتكار ومراحل الاستفادة من خدماتها:

1.3.1 مهام منصة ابتكار: من أجل رقمنة هذه العملية، أنشأت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، منصة رقمية تحمل اسم "ابتكار" على الرابط ,dz.dgrsdt.ibtikar://http/ : حيث تم تصميمها لتنفيذ المهام التالية: (إبتكار، 2023)

- توفير المعلومات حول المصالح المشتركة للبحث الموجودة والتجهيزات والخدمات المتاحة؛
- ضمان الربط بالمنصات الرقمية الأخرى للمصالح المشتركة؛
- معالجة الطلبات الواردة من طلبة الدكتوراه والماستر (تحاليل، نمذجة، حساب مكثف، ...إلخ)؛
- الإشراف وتسيير العلاقة ما بين مختلف الأطراف المتدخلة (المصالح المشتركة، الطلبة، مخابر البحث والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي)؛
- متابعة وتقييم وضعية الخدمات المقدمة.

2.3.1 مراحل للإستفادة من خدمات منصة إبتكار:

سوف يلخص لنا الشكل التالي مراحل الاستفادة من خدمات منصة إبتكار

الشكل رقم (2-1): مراحل الاستفادة من خدمات منصة ابتكار

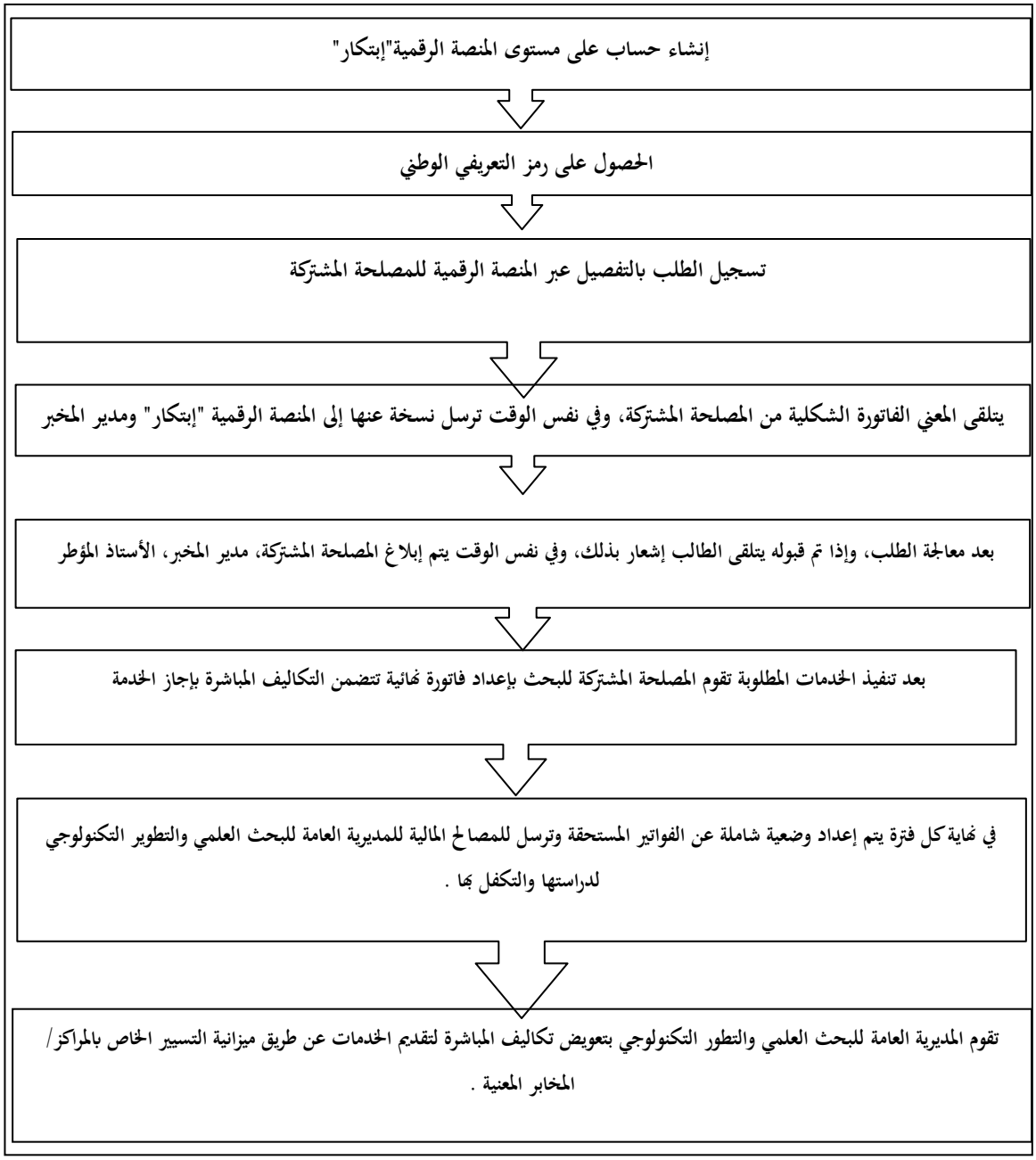

المصدر: من إعداد الطالبتين يالإعتماد على (إبتكار، 2023)

للولوج إلى الخدمات المسجلة ضمن محور دراستكم يرجى إتباع المراحل التالية (إبتكار، 2023):

1.2.3.1 تحديد الإحتياجات

- يتعيّن على الطالب التسجيل من خلال فتح حساب خاص على مستوى المنصة الرقمية "ابتكار"، والتي ستمنحه على إثر ذلك رمزا تعريفيا وطنيا؛

هـام: إن الرمز التعريفي الوطني المسلم، يجب الاحتفاظ به، قصد تمكينه من تقديم طلبه لدى المصالح المشتركة للبحث؛

- يتعين على الطالب قصد الاستفادة من إحدى الخدمات المتوفرة الدخول إلى المنصات الرقمية الخاصة بالمصلحة المشتركة عبر منصة "ابتكار"؛
- يختار المعني الخدمات المرغوب فيها، ويقدم طلبه عبر النموذج الرقمي المتوفر في المنصة الرقمية؛
- يتم تسجيل الطلب على المنصة الرقمية للمصلحة المشتركة المعنية، ويتلقى المعني عبر بريده الإلكتروني إشعارا فوريا يؤكد تسجيل الطلب؛

2.2.3.1 قبول الطلب

- بعد معالجة الطلب من طرف مسيّر المنصة الرقمية "ابتكار"، يتلقى المعني ومدير المخبر والمؤطر إشعارا بنتيجة ذلك؛
- تقوم المصلحة المشتركة ببرمجة الخدمة المطلوبة وتبلغ الطالب بالموعد المحدد؛

3.2.3.1 التكفل بالعملية

- بعد تنفيذ الخدمة، تقوم المصلحة المشتركة للبحث بإعداد فاتورة نهائية تتضمن تفاصيل الخدمات المنفّذة، وترسلها إلى المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- يتم دوريا إعداد وضعية شاملة عن الفواتير المتعلقة بالخدمات المنفذة لفائدة كل مخبر، وترسل إلى المصالح المالية للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قصد دراستها والتكفل بها؛

تقوم المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بتعويض التكاليف المباشرة لتقديم الخدمات عن طريق ميزانية التسيير الخاصة بالمراكز / المخابر المعنية.

2. حاضنات الأعمال

حاضنات الأعمال هي بناء مؤسسي مخصص لمساعدة منشآت الأعمال حديثة الإنشاء و كذلك المنشآت التي تكون في طور النمو بما يساعدها على البقاء بالسوق أطول فترة ممكنة، كما يمكن تقديم الخدمات و التسهيلات الإدارية العديدة سواء كانت تسهيلات مالية او إدارية متنوعة.

1.2 حاضنات الأعمال في الجزائر:

1.1.2 نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر:

لقد عرفت حاضنات الأعمال إنتشارا واسعا في العديد من دول العالم مؤخرا وأعطيت لها أهمية كبيرة لما تحقق من تطوير وزيادة الابتكارات ومرافقة رواد الأعمال في إنشاء مؤسساتهم ولاسيما تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لذا فهي تعمل جاهدة لتذليل كل الصعوبات التي تعترض المنتسبين لها.

والجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما بهذه الآلية ضمن مخططاتها الحكومية، بالرغم من تأخرها في هذا المجال من ناحية إصدار القوانين والتشريعات المحددة لها، ويعتبر المرسوم التنفيذي الصادر في سنة 2003 أول مرسوم يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

ولكنها حتى هذا الوقت لم تتمكن من تحقيق النتائج التي سطرتها ويعود السبب في ذلك للعديد من المشاكل التي تواجهها كغموض بعض القوانين ومشاكل في التمويل ولكن على الرغم من كل هذه العقبات فإن الحكومة الجزائرية رفعت التحدي وهي تراهن على المؤسسات الصغيرة والناشئة في إحداث التنويع الاقتصادي وتحريك عجلة النمو، ومن أجل ذلك تم استحداث وزارة المؤسسات الصغيرة والناشئة واقتصاد المعرفة (المرسوم التنفيذي الصادر ب25 فيفري 2020) (حمادي، 2020، صفحة 293).

2.1.2 تعريف حاضنة الأعمال:

تعرف المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيكو) حاضنات الأعمال بأنها:" منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز بشكل مناسب تتوافر فيه كل الامكانات المطلوبة لبدء المشروع وشبكة من الإرتباطات والإتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق ادارة محددة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها وتمكنها من التغلب على المشاكل التى تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها (حنفي، 2020، صفحة 3).

3.1.2 أهداف حاضنات الأعمال:

- تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة؛
- مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها؛
- توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو؛
- مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

2.2 تعريف حاضنة الأعمال بجامعة الأغواط:

1.2.2 نشأة حاضنة الأعمال بالأغواط:

بدأت نشاطها فعليا في أكتوبر 2022 لكن لحد الآن لم تتحصل على المقرر الرسمي من منظومة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كانت تنشط في 2014 تحت غطاء دار المقاولاتية، ونشاطها كحاضنة أعمال للمشاريع المقاولاتية بدأت في أكتوبر 2022 وهذا مع موازاة القرار الوزاري 1275.

بدأت فعاليات الحاضنة بالحملات التحسيسية للقرار 1275 في 26 أكتوبر 2022 وكان أول نشاط تكويني في 2022/12/18 للدفعة الأولى للمشاريع المقاولاتية تحت إشراف مدير الحاضنة كراش شاكر عبد العزيز وممثليها ألا وهم اللجنة العلمية للحاضنة المقسمين على 9 كليات ما عدا معهد النشاطات الرياضية والبدنية (العزيز، 2023).

2.2.2 الهيكل التنظيمي للحاضنة:

من خلال الشكل يمكن عرض الهيكل التنظيمي الخاص بحاضنة الأعمال بالأغواط

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لحاضنة الأعمال بالأغواط

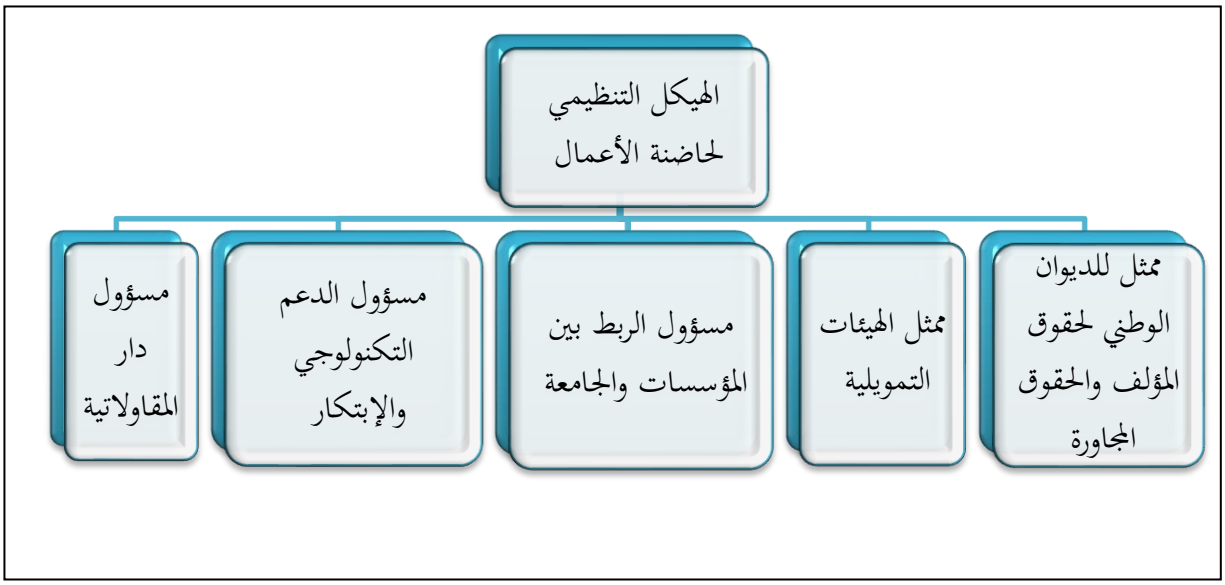

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة مع مدير حاضنة أعمال جامعة الأغواط.

4.2.2 الأنشطة الخاصة بحاضنات الأعمال الأغواط:

هناك العديد من الأنشطة الخاصة بحاضنات الأعمال نذكر منها:

- توفير الاحتياجات والمساندة اللازمة للتقنية؛
- إرشاد وتوجيه منتسبي الحاضنة؛
- تدريب موظفي المشروعات المنتسبة؛

- بناء هيكل نموذجي لإنشاء وتأسيس الأعمال والشركات الجديدة؛
- توفير مواقع عديدة وكافية لاستقبال عملاء المنتسبين والمختبرات والورش المساعدة؛
- توفير المساندة والمساعدة الإدارية والتسويقية.

3. أرضية كرابسي (crapc):

1.3 تعريف أرضية كرابسي (crapc):

هي أرضية تقنية للتحاليل الكيميائية والفيزيائية شكلت مؤخرا من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق مديرية البحث العلمي من أجل التكفل بالطلبة والباحثين وحتى الإقتصاديين مثل رجال الأعمال الذين يحتاجون للتحاليل الفيزيائية والكيميائية تم تأسيسهافي عام2020 حيث تقوم بالتحاليل لكل القطاعات، تتميز الأرضية بعدة أهداف حيث تتمحور حول أولا القيام بالتحاليل الكيميائية والفيزيائية حيث نقوم بدراسة سواء كانت أكاديمية أو من طرف متعامل اقتصادي يريد القيام بدراسة لمادة معينة لا يعرفها حيث نقوم بدراستها وتحليلها مهمتنا من تبدأ من بداية التحاليل إلى كتابة تقرير الخبرة النهائي، (الخبرة، الدراسة، التكوين، التحليل) هذه تقريبا ركائز الأرضية.

المطلب الثاني: الجانب المنهجي للدراسة الميدانية

تحقيقا لأهداف الدراسة المتمثلة في مدى فعالية منصة ابتكار في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية وبغرض جمع المعلومات والإجابة على التساؤلات، قمنا بالدارسة من جهة مقدمي الخدمة التي تمثل مجتمع الدراسة باستعمال أداة المقابلة التي أجريناها مع مديرة منصة إبتكار ومدير حاضنة الأعمال بتيبازة ومدير حاضنة الأعمال بالأغواط ومدير مخبر التحاليل الكيميائية والفيزيائية crapsبالأغواط وخبير في مجال المقاولاتية المتمثلين في عينة الدراسة.

1. مصادر جمع المعلومات:

هو كل من لديهم علاقة بالرقمنة والمشاريع المقاولاتية سواء من مقدمي الخدمة أو المستفيدين منها كأصحاب المشاريع، وقد ركزنا في دراستنا على مقدمي الخدمة بالاستعانة بمديرة منصة إبتكار(Ibtikar) وخبيرين في مجال المقاولاتية ومدير حاضنة الأعمال بالأغواط ومدير أرضية (crapc).

2. عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في خمسة افراد وفق ثلاث مجموعات قمنا بتقسيمها كالآتي:

الجدول رقم (2–1): عينة الدراسة

منصب العمل	المستهدفين	عدد المستجوبين
المسؤولين	مديرة منصة إبتكار	1
	مدير حاضنة الأعمال الأغواط	1
	مدير أرضية كرابسي	1
الخبراء	خبير 1	1
	خبير2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على العينة المختارة.

تم اختيار هذه العينة بناء على إشكالية البحث وطبيعة الدراسة الكيفية التي نقوم بها، وعليه كانت معايير الاختيار كالآتي:

- خبرة العمل والتخصص؛
- المناصب التي يشغلونها؛
- علاقتهم بالدراسة.

المطلب الثالث: متطلبات الدراسة

1. أدوات جمع المعلومات:

توجد عدة مصادر لجمع المعلومات كالملاحظة والاستبيان والمقابلة والمقابلة استعملنا في دراستنا المقابلة لأنها دراسة كيفية.

1.1. **المقابلة:** هي إحدى وسائل جمع البيانات من مصادرها، والمبرر الحقيقي من وارء استخدامها كون هذه الدراسة كيفية، كما أن نسبة الردود في المقابلة أعلى من نسبة الردود في الإستبيان، وهذا من خلال الإلتقاء المباشر بين الباحث والمبحوث سواء كان فردا أو اثنين أو جماعة وحسب علاقتهم بالموضوع، وتطرح فيها أسئلة تهدف إلى توضيح الحقائق من ذوي العلاقة بالحالة أو الظاهرة وتشخص فيها المعلومات بربط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة لإظهارها قيد البحث و الدراسة.

1.2. **دراسة الوثائق:** تتمثل في الوثائق التي تم الحصول عليها من منصة إبتكار، وتم الإستعانة بها لإعداد واقع الدراسة الميدانية، وتتمثل في مفهوم المنصة ومراحل التسجيل والإستفادة من خدمات منصة إبتكار.

2. مناخ المقابلة:

نلخص هنا جميع مجريات المقابلة، حيث وضعنا جدول وتم تقسيمه الى ثالث أجزاء، موضحة طبيعة المستجوب وتاريخ المقابلة وظروف إجرائها.

الجدول رقم(2-2): مناخ المقابلة

المستجوب	تاريخ و مدة المقابلة	ظروف إجراء المقابلة
مديرة منصة إبتكار	تاريخ المقابلة: 16 ماي. على الساعة: 19:41. مدة المقابلة: 34:14 دقيقة. تسجيل صوتي	مكان إجراء المقابلة: إتصال هاتفي مسجل
مدير أرضية كرابسي	تاريخ المقابلة: 17 ماي. على الساعة:15:15. مدة المقابلة: 28:05 دقيقة. تسجيل صوتي	مكان إجراء المقابلة: مكتب المعني، مع تسجيل صوته.
مدير حاضنة الأعمال الأغواط	تاريخ المقابلة: 22 ماي. على الساعة:10:27. مدة المقابلة: 19:19 دقيقة. تسجيل صوتي	مكان إجراء المقابلة: مقر حاضنة الأعمال، عبر تسجيل صوتي
خبير 1	تاريخ المقابلة: 16 ماي. على الساعة:11:30. مدة المقابلة: 11:32 دقيقة. تسجيل صوتي	مكان إجراء المقابلة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مع تسجيل صوتي للمقابلة.
خبير 2	تاريخ المقابلة: 16 ماي. على الساعة:12:15. مدة المقابلة: 16:36 دقيقة. تسجيل صوتي	مكان إجراء المقابلة: مقابلة هاتفية، مع تسجيل المقابلة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة.

3. أداة تحليل للدراسة:

سيتم التعرف هنا إلى نوع الدراسة التي استخدمت في الدراسة التطبيقية والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات وكذا عينة الدراسة وذلك كما يلي:

1.3. الدراسة الكيفية وجمع البيانات: تعتبر الدراسة الكيفية ضرورية للفهم الجيد لمشكلة الدراسة ومعرفة عواملها، فهي ذات طبيعة استكشافية وتستخدم المقابلة الجماعية أو المقابلة المعمقة، والتي تتم وجه لوجه مع الأفراد، فالمعلومات التي تقدمها الدراسة الكيفية من خلال مقابلة الخبراء وأصحاب القرار وتحليل البيانات الأولية تساعد الباحث على فهم المشكلة.

ولقد تم استخدام برنامج التحليل الكيفي(Nvivo) وهو برنامج استحدث من قبل المطور الدولي لبرامج البحوث الكيفية(International QSR)وهو برنامج يدعم طرق البحث الكيفي إذ يتيح جمع وتنظيم وتحليل محتوى المقابلات، المناقشات الجماعية، الدارسات الاستقصائية والملفات الصوتية ولا يمكن للبرنامج القيام بعمل فكري لتحديد ما تعنيه البيانات ولكنه يساعد الباحث في التعرف على المواضيع والأنماط التي تسهل عليه اكتشاف ذلك المعنى،كما يتيح برنامج NVivo للباحثين عملية الربط بين مختلف البيانات أو الملفات الكيفية في شكل عقد (Noeuds)، قد تمثل أسئلة أو مؤشرات يريد الباحث تقييمها أو تفسيرها أو شرحها للوصول إلى حقائق معينة، وهذا ما يعرف بالتحليل الكيفي، وبرنامجNvivo تدعم أساليب البحوث الكيفية وهي مصممة لتنظيم وتحليل وإيجاد رؤى في البيانات غير المهيكلة مثل المقابلات، وفي دراستنا تم استخدام النسخة الثاني عشر للقيام بتحليل بيانات المقابلة، وحدد الباحثان Fallery Bernard et (Rodhain Florence)أربع مقاربات أساسية قد يلجأ إليها الباحث في تحليله للنص (التحليل الكيفي)، حيث تتمثل في: المقاربة المعجمية، الخرائط المعرفية والمقاربة الموضوعية والمقاربة اللغوية، وفي دراستنا تم الاستعانة ب:.

1.1.3. المقاربة المعجمية: والهدف منها وصف عما نتحدث، حيث تستند إلى الإحصاء الترددي تكرار أثر المفردات؛

2.1.3. المقاربة اللغوية: هدفها وصف كيف نتحدث، حيث تسمح بإدراك مستويين مختلفين للخطاب ليس فقط الترتيب والتصنيف النحوي (من قال "ماذا")، ولكن أيضا مطابقة الدلالات بطريقة عملية (كيف ؟، مع أي أثر؟) ؛

3.1.3 المقاربة الموضوعية: هدفها تفسير المحتوى حيث تعتمد على قراءة الوثيقة جزء بجزء، ومن أجل ذلك نقوم بترميز المحتوى إلى فئات يمكن فهمها وتفسير محتواها؛

4.1.3. الخرائط المعرفية: هدفها هيكلة فكرة معينة وهي تمثيل مادي رسومي (رسم بياني لأفكار والعلاقات بين هذه الأفكار) للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد.

5. نموذج الدراسة:

يمثل الشكل الموالي النموذج الذي بنيت على أساسه درستنا:

الشكل رقم (2–3): نموذج الدراسة

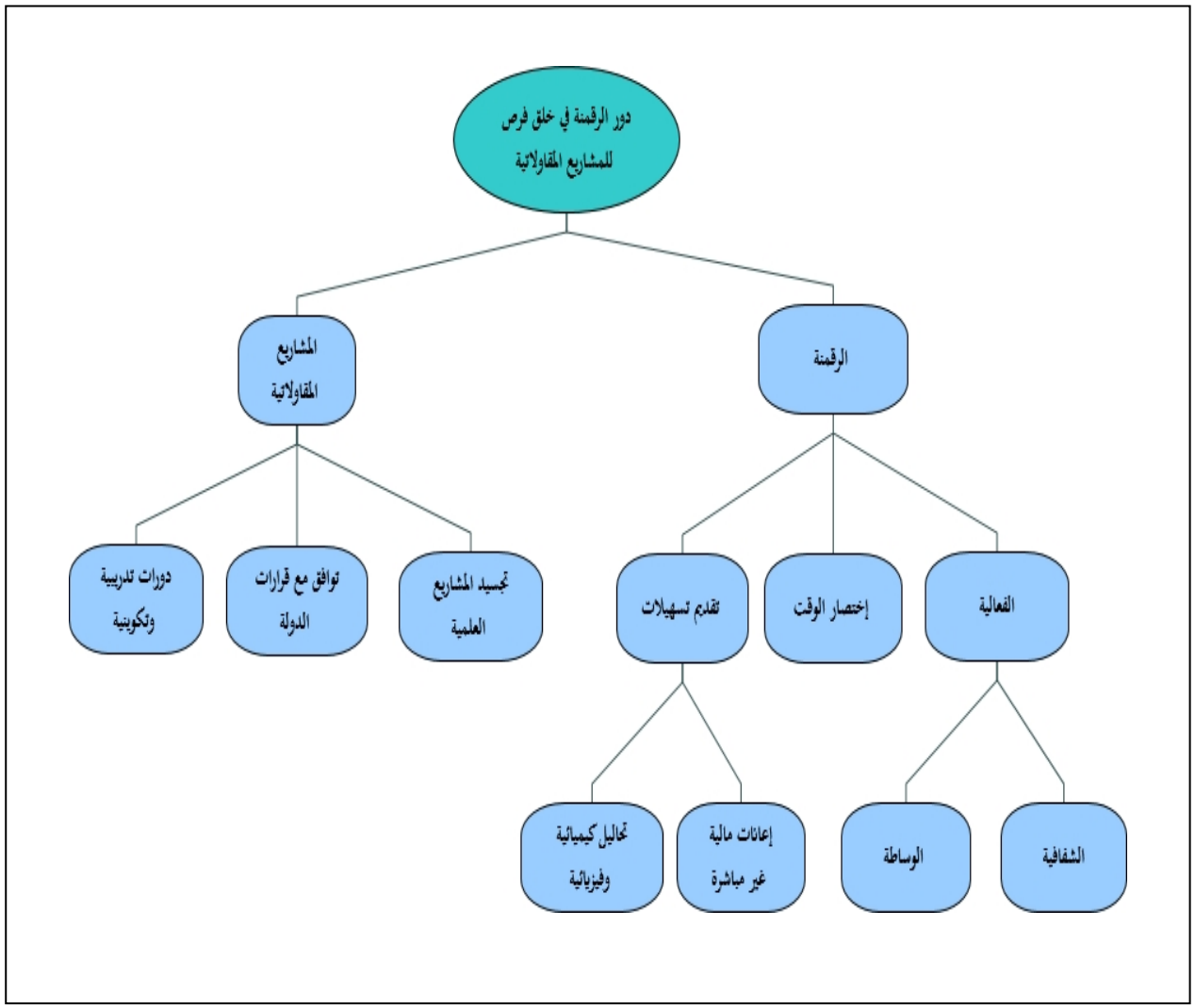

المصدر: من إعداد الطالبتين يالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المطلب الأول: المقاربة المعجمية

أجريت المقابلة مع خمسة أفراد من مختلف المناصب وهم مديرة المنصة ومدير حاضنة الأغواط وخبيرين في مجال المقاولاتية (خبير1 وخبير2) حيث كانت مقابلتين هاتفيتين مع مديرة المنصة وخبير2 وتم تسجيلهم واجراء ثلاث مقابلات وجها لوجه مع مدير أرضية crapc ومدير حاضنة الاعمال بالأغواط وخبير1 حيث تم تسجيلهم أيضا لإدراج إجاباتهم في برنامج Nvivo.

1. المقاربة المعجمية (لكل المصطلحات المفتاحية):

تكون من خلال تكرار الكلمات وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): المصطلحات الأكثر تكرارا بين المستجوبين

الكلمات	عدد الأحرف	عدد التكرارات	(%) نسبة التكرارات الإجمالية
المنصة	6	59	1,66
المشاريع	8	53	1,49
إبتكار	6	38	1,07
الأعمال	7	15	0,42
الرقمنة	7	15	0,42
رقمية	5	12	0,34
المقاولاتية	11	11	0,31
الحاضنة	7	7	0,20
المشروع	7	7	0,20
المبتكرة	8	5	0,14
المخابر	7	5	0,14

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

من خلال الجدول يتضح أن هناك مصطلحات تكررت بكثرة وهذا دليل على أهميتها بالنسبة للخبراء وكذا علاقتها بموضوع الدراسة، ولقد ركزنا على المصطلحات الأكثر تكرار وذات الصلة بفرضية الدراسة حسب ما يظهره الجدول، حيث مصطلح منصة تكرر 59 وهذا يدل علي أهمية المنصة للمشاريع المقاولاتية فعاليتها في الرقمنة كما أظهر البرنامج كلمات من نفس العائلة (أصل الكلمة واحد) وهذا يدل على تنويع استخدام الكلمات حسب الإجابة عن كل سؤال، كما نجد أن كلمة المشاريع تكررت 53 وهذا دليل علي اهميتها في

خلق فرص عمل لطلبة الجامعين اما عن مصطلح إبتكار فلقد تكرر 38 مرة نظرا لأهميته كوسيط بين الحاضنة و مخابر التحليل Crapc ومصدر للمعلومات اما فيما يخص كلمة الحاضنة فقد تكررت 7مرات لما لها دور في احتضان المشاريع و توجيههم اما المخابر فقد تكرر مصطلحها 5 مرات لأنها تقوم بالتحاليل للمشاريع المبعوثة من طرف ابتكار.

2. سحابة الكلمات لواقع الرقمنة والمشاريع المقاولاتية:

يوضح الشكل التالي توزيع الكلمات على شكل سحابة توضح عدد التكرارات وأهمية المصطلح بالنظر إلى حجم الخط.

الشكل (2-4): سحابة الكلمات لواقع الرقمنة والمشاريع المقاولاتية

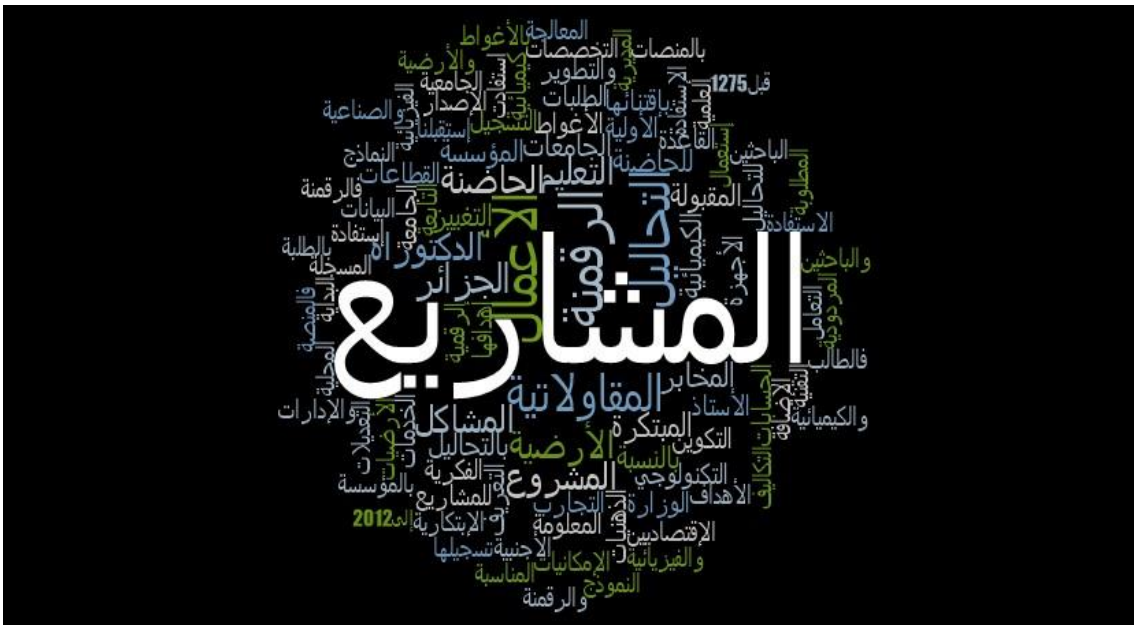

المصدر: من إعداد الطالبتين يالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo).

نلاحظ من الشكل أن المشاريع، الرقمنة، التحاليل، المقاولاتية، الأعمال، الأرضية، المبتكرة هي الكلمات التي تم استخدامها بكثرة في إجابات الخبراء لما لها أهمية في دراستنا.

3. المقاربة اللغوية:

يتم تحديد هذا التشابه بالاعتماد على المقاربة اللغوية لمعاملات التشابه النصي سواء بين المصادر أو بين العقد.

الجدول رقم(2-4): معاملات التشابه النصي

المستجوب (أ)	المستجوب (ب)	معامل الإرتباط
خبير 2	مدير حاضنة الأعمال الأغواط	0,678424
مديرة منصة إبتكار	مدير مخبر crapc	0,644914
خبير 1	مدير حاضنة الأعمال الأغواط	0,603258
خبير 2	خبير 1	0,59808
مديرة منصة إبتكار	مدير حاضنة الأعمال الأغواط	0,592151

مديرة منصة إبتكار	خبير 1	0,589292
مدير حاضنة الأعمال الأغواط	مدير مخبر crapc	0,581077
مديرة منصة إبتكار	خبير 2	0,568595
خبير 1	مدير مخبر crapc	0,561
خبير 2	مدير مخبر crapc	0,472389

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

يمثل الجدول معامل الإرتباط حسب التشابه النصي للمصادر (المسؤولين والخبراء) الخمسة بعد الإجابة على أسئلة المقابلة التي كانت تصب في موضوع واحد ألا وهو منصة إبتكار والتسهيلات المقدمة من طرفها، وفي هذا الجدول أظهر برنامج Nvivo معامل إرتباط فتراوحت معاملات الإرتباط بين(0,678424) و(0,472389)، فنلاحظ إرتباطا كبيرا بين مدير حاضنة الأعمال بالأغواط والخبير2 بمعامل يقدر ب(0,678424) لطبيعة عملهم في مجال الحاضنة، وهناك ارتباط بين مديرة منصة ابتكار ومدير مخبر crapcبمعدل (0,644914) لتوافقهم في تقديم تسهيلات، وكذلك توافق بين خبير1 وخبير2 بمعدل(0,59808) لدرايتهم الواسعة في مجال المقاولاتية، وإرتباط بين مديرcrapc والخبيرين ومدير حاضنة الأعمال بالأغواط بمعاملات محصورة بين (0,581077 و0,472389) لتعاملهم المباشر مع أصحاب المشاريع.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

نقوم في هذا المطلب بعرض عام لإجابات المسؤولين والخبراء المستهدفين من طرف دراستنا، وسنعمل على مناقشة وتحليل أجوبة المسؤولين والخبراء مع الإشارة إلى أوجه التوافق والاختلاف بينهم والاستدلال بأقوالهم.

1. فكرة عامة عن الإجابات

1.1من وجهة نظر المسؤولين:

بالحديث عن فعالية الرقمنة في إختصار الوقت وتوفير المعلومة للطلبة أجمع أغلب المسؤولين على أن الرقمنة تحقق فعلا الأهداف المرجوة منها وهذا راجع للثورة الرقمية القائمة في الجزائر، وخاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث تطلق كل فترة منصات من أجل مساعدة الطلبة، ولكن رغم كل هذا لازالت الرقمنة لم تصل للمستوى المطلوب وتحتاج إلى تطوير، لكنها في الطريق الصحيح.

2.1. من وجهة نظر الخبراء:

الجزائر قامت بقفزة نوعية في مجال الرقمنة حيث كل الوزارات والإدارات المحلية حيث تعمل بشكل شبه كلي بالرقمنة، منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فهي تقوم في كل فترة بإطلاق منصات تساعد الأساتذة والطلبة لأن جل أعمالهم بها مثل:(بروغرس، مودل...إلخ)، بالإضافة إلى منصة إبتكار لأن الجيل الحالي يسمى بجيل Z يعني جيل مرقمن يستصعب العمل بالأوراق...إلخ، لكن رغم كل هذا لازالت الرقمنة تحتاج إلى تحديث ولم تصل للمستوى المطلوب لكن كبداية لا بأس بها.

2. نسبة التغطية لفعالية الرقمنة:

تعبر عن نسبة التحدث عن واقع الرقمنة من طرف كل مستجوب علي مجموع اقواله وأقوال بقية المستجوبين وتظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): نسبة التغطية لفعالية الرقمنة

الأسماء	نسبة التغطية
مدير مخبر CRAPC	10,85%
مدير حاضنة الأعمال الأغواط	32,87%
خبير1	13,49%
خبير 2	7,00%
مديرة منصة إبتكار	7,00%
نسبة التغطية الإجمالية	14,24%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نسبة التغطية الإجمالية لواقع الرقمنة (14,24%)، كانت أكبر تغطية لمدير حاضنة الأعمال بالاغواط(32,87%)، وهذا راجع للخبرة المكتسبة له في مجال الرقمنة والإعلام الآلي، أما الخبير1 فكانت نسبة تغطيته للمصطلح(13,49%) أقل من مدير الحاضنة وهذا راجع لدرايته أكثر بمجال المقاولاتية وريادة الأعمال من مجال الرقمنة، أما بالنسبة لمديرة المنصة نسبة تغطيتها للرقمنة تمثلت في (7%) وهذا راجع لمحاولة تغطيتها كل المصطلحات نظرا لضيق الوقت، والشكل التالي يوضح نسبة التغطية لواقع الرقمنة.

الشكل رقم(2-5): نسبة التغطية لواقع الرقمنة

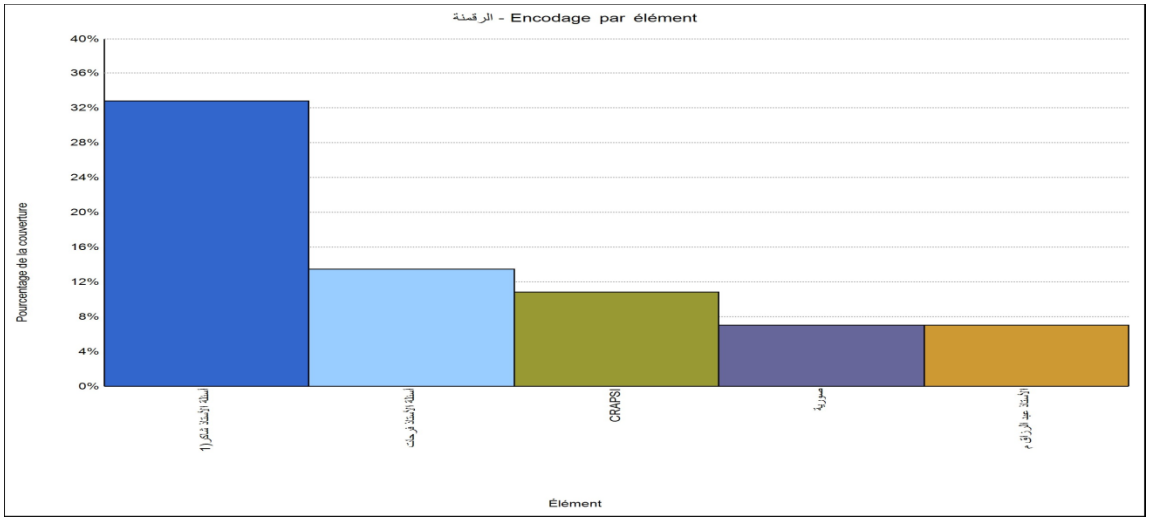

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo).

3. سحابة الكلمات لواقع الرقمنة:

يوضح الشكل التالي توزيع الكلمات على شكل سحابة توضح عدد التكرارات وأهمية المصطلح بالنظر إلى حجم الخط.

الشكل رقم(2-6): سحابة الكلمات لواقع الرقمنة

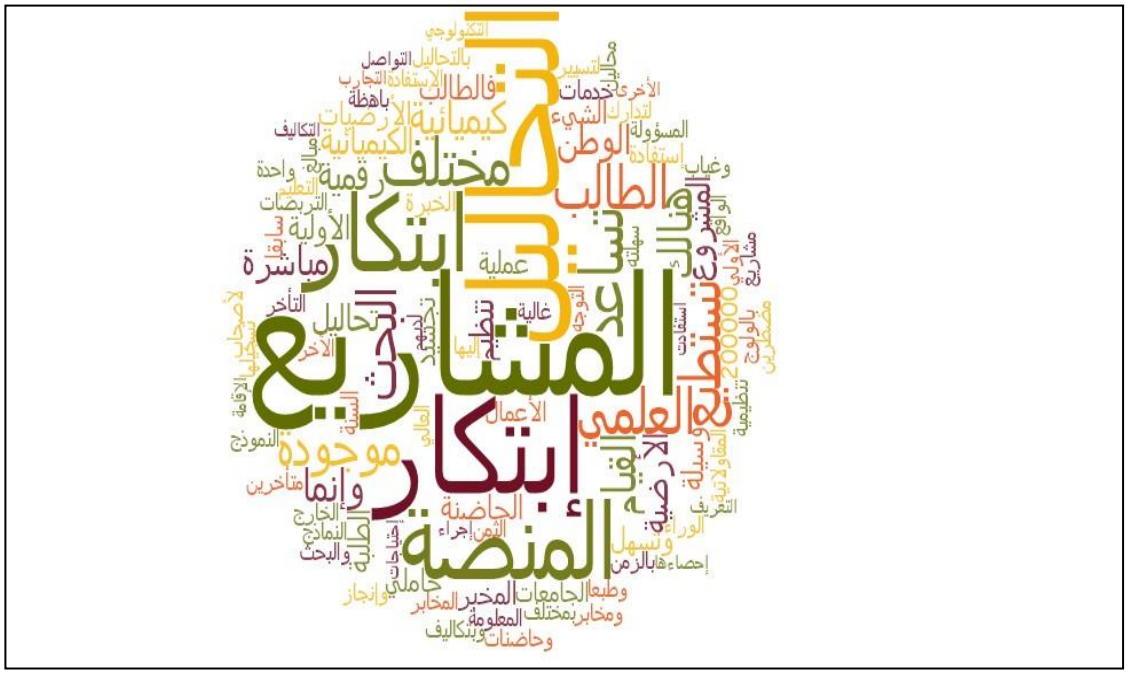

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo).

يوضح الشكل أعلاه توزيع الكلمات على شكل سحابة توضح عدد التكرارات وأهمية المصطلح بالنظر إلى حجم الخط، حيث أن المشاريع، الرقمنة، التحاليل، ابتكار، المنصة، الأرضية، المبتكرة هي الكلمات التي تم استخدامها بكثرة في إجابات الخبراء لما لها أهمية في دراستنا.

4. الخريطة المعرفية لواقع الرقمنة:

تمثل الخريطة المعرفية رسم بياني هدفه هيكلة فكرة معينة وهي تمثيل مادي ورسومي للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد، يبين كل المفاهيم والعلاقات ذات الصلة بواقع الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية ، وهذا حسب اقوالهم واجاباتهم. أما الخريطة المعرفية التالية نستدل بها على مدى ارتباط كل كلام الخبراء بعقدة واقع الرقمنة وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(2-7): الخريطة المعرفية لواقع الرقمنة

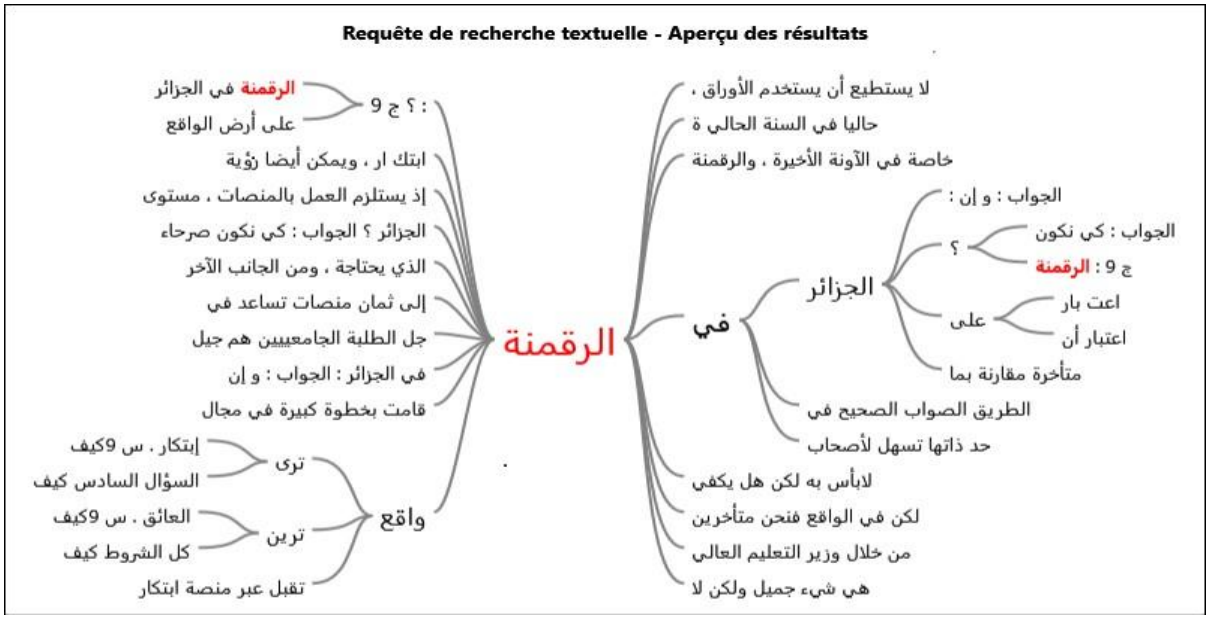

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

ما نلاحظه من هذه الخريطة المعرفية هو بروز مفهوم الرقمنة من خلال المفردات المكونة لها، حيث تجلى هذا المفهوم في وسط الخريطة متصلا بروابط عديدة من المفاهيم المختلفة مثل ابتكار، منصات، ،منصة ابتكار...الخ، ولفهم الخريطة وتفسيرها يجب الرجوع الى محتوى المقابلات وإجابات الخبراء لأنهم مصدر رسم الخريطة المعرفية.

5. المقاربة اللغوية لواقع الرقمنة:

6. وقمنا في هذا العنصر بقياس معامل الإرتباط بين العقد الفرعية للرقمنة مع العقدة الرئيسية لواقع الرقمنة وهذا بغية معرفة مدى الإرتباط بينهم من حيث التشابه النصي والتشابه المعنوي في كلام المستجوبين ويمكن شرح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم(2-6): معامل الإرتباط لواقع الرقمنة

العقد (أ)	العقد (ب)	نسبة معامل الإرتباط
الرقمنة	إختصار الوقت	0,61
الرقمنة	الفعالية	0,69
الرقمنة	الوساطة	0,6
الرقمنة	الشفافية	0,26
الرقمنة	تقديم تسهيلات	0,58
الرقمنة	إعانات مالية غير مباشرة	0,53
الرقمنة	تحاليل كيميائية وفيزيائية	0,48
نسبة الإرتباط الإجمالية		0,54

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الإرتباط بين الرقمنة وعقدها متقارب نسبيا من حيث الفاعلية واختصار الوقت والوساطة وتقديم تسهيلات بمعدل إرتباط على التوالي (0,69) (0,61) (0,60) (0,58) .

7. إختبار الفرضية الأولى:

بالإضافة لتحليل وعرض محتوى المقابلة الذي تم في المطلب السابق ومن أجل استخراج العبارات والجمل الدالة على فعالية الرقمنة واختصارها للوقت ولاختبار تحقق الفرضية الأولى فتم الاستعانة بالمنحنى الأعمدة التاليين مقارنة بآراء المستجوبين:

الجدول رقم(2-7): اختبار الفرضية رقم 1

الفرضية1	العبارات الدالة عن الإستخدام	درجة التحقق
"تنتهج الجزائر سياسة واضحة ومحددة في مجال الرقمنة من حيث الوقت والسهولة وتعتبر فعالة في ذلك". معظم إجابات المستجوبين كانت تتشارك في فعالية الرقمنة من حيث السهولة وإختصار الوقت وأن الجزائر في الطريق الصحيح في رقمنة قطاعاتها	- تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية؛ - نسبة معامل الإرتباط: 54%؛ - معدل نسبة التغطية للمستجوبين:14,24% ؛ هناك تطابق وبشكل كبير بين الجانب النظري وآراء الخبراء فيما يتعلق بأبعاد الرقمنة وفعاليتها من خلال: - تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة؛ - قابلية التحرك والحركية؛ - قابلية التحويل؛ - قابلية التوصيل؛ - تكوين شبكات الإتصال.	C

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة(C) وهذا بالاعتماد على نظام تنقيط المتواجد في الملحق رقم(4)

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الأولى الخاصة ب" تنتهج الجزائر سياسة واضحة ومحددة في مجال الرقمنة من حيث الوقت والسهولة وتعتبر فعالة في ذلك" أنها تحققت **بدرجة جيد**، بالرغم من وجود اختلافات بين الخبراء والمسؤولين، إلا أنها لا تنفي نقاط الاتفاق التي كانت تركز على الفعالية واختصار الوقت والسهولة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية

نقوم في هذا المطلب بعرض عام لإجابات المسؤولين والخبراء المستهدفين من طرف دراستنا، وسنعمل على مناقشة وتحليل أجوبة المسؤولين والخبراء مع الإشارة إلى أوجه التوافق والاختلاف بينهم والاستدلال بأقوالهم.

1. فكرة عامة عن الإجابات من وجهة نظر المسؤولين والخبراء:

أجمع كل المسؤولين والخبراء من خلال إجاباتهم على بعض الأسئلة أن القرار 1275 الذي يخص المشاريع المقاولاتية لنيل شهادة مؤسسة ناشئة وبراءة إختراع قرار مهم جدا من خلال مساعدة الطلبة عبر تكوينهم وتدريبهم في مجال المشاريع وإحتضان أفكارهم عن طريق حاضنة الأعمال وصولا لتمويلهم وإنشاء نماذجهم الأولية ودخولهم للسوق عن طريق مخبر crapc من خلال تسجيلهم في منصة إبتكار.

2. نسبة التغطية لمصطلح المشاريع المقاولاتية:

تعبر عن نسبة التحدث عن واقع المشاريع المقاولاتية من طرف كل مستجوب علي مجموع أقواله وأقوال بقية المستجوبين وتظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8): نسبة التغطية لواقع المشاريع المقاولاتية

المستجوبين	نسبة الغطية
مدير مخبر CRAPC	11,78%
مدير حاضنة الأعمال الأغواط	23,63%
خبير1	35,05%
خبير2	3,99%
مديرة منصة إبتكار	2,74%
نسبة التغطية الإجمالية	15,44%

المصدر: من إعداد الطالبتين يالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

ومن الجدول أعلاه يتبين أن نسبة التغطية بين المستجوبين جاءت متفاوتة، حيث أن النسب كانت متقاربة بالنسبة للخبير1 (35,05%) ومدير حاضنة الأعمال بالأغواط (23,63%) نظرا لكونهم لديهم خبرة واسعة في مجال المشاريع والمقاولاتية من خلال تقديمهم دورات تكوينية للطلبة في حاضنة الأعمال ونرى ان نسبة تغطية مدير المخبر للمصطلح(11,78%) لما يقدمه من خدمات كتحليل الفيزيائية والكميائية للمشاريع المقاولاتية و جائت نسبة تغطية خبير2 تمثلت (3,99%) لان نشاط الحاضنة لايزال حديثا اما بالنسبة لمديرة المنصة (2,74%) لان المنصة وسيط فقط بين الحاضنة و المخابر.

والشكل التالي يوضح نسبة التغطية لمصطلح المشارع المقاولاتية:

الشكل رقم(2-8) : نسبة التغطية لوقع المشاريع المقاولاتية

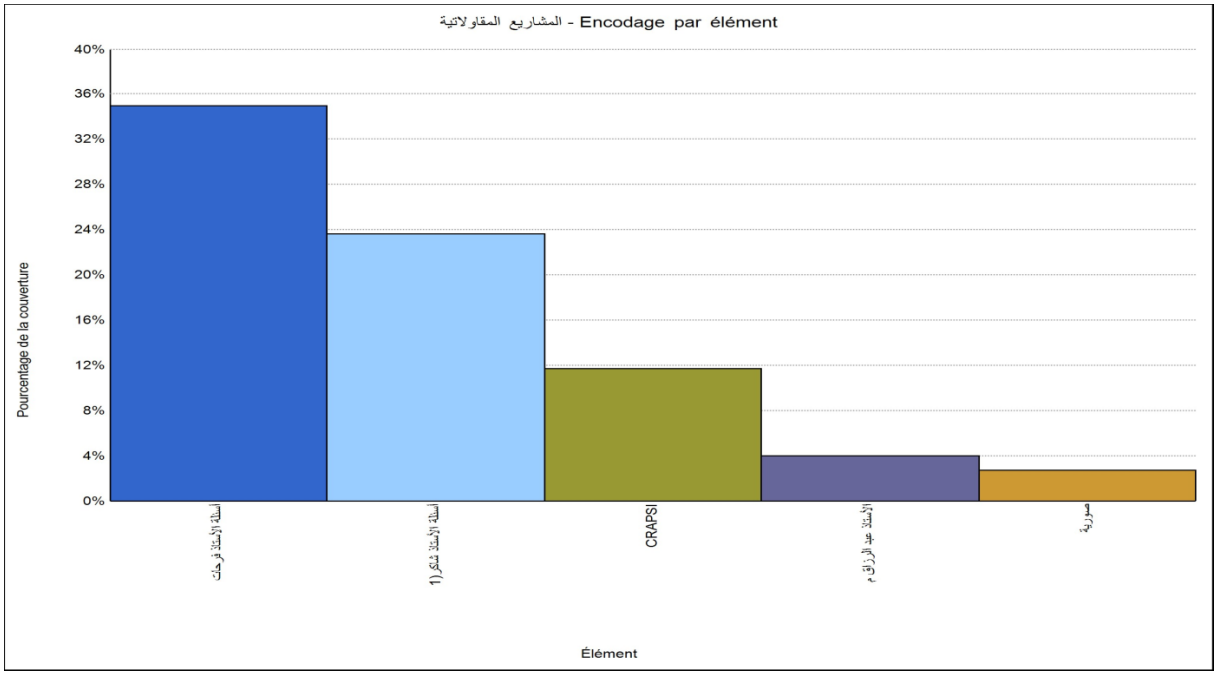

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

3. سحابة الكلمات لواقع المشاريع المقاولاتية:

يوضح الشكل التالي توزيع الكلمات على شكل سحابة توضح عدد التكرارات وأهمية المصطلح بالنظر إلى حجم الخط.

الشكل رقم(2-9): سحابة الكلمات لواقع المشاريع المقاولاتية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

يوضح الشكل أعلاه توزيع الكلمات على شكل سحابة توضح عدد التكرارات وأهمية المصطلح بالنظر إلى حجم الخط، حيث أن المشاريع ، التحاليل، المقاولاتية، الحاضنة، الطالب، باحثين، المبتكرة هي الكلمات التي تم استخدامها بكثرة في إجابات الخبراء لما لها أهمية في دراستنا.

4. الخريطة المعرفية لواقع المشاريع المقاولاتية:

تمثل الخريطة المعرفية رسم بياني هدفه هيكلة فكرة معينة وهي تمثيل مادي ورسومي للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد، يبين كل المفاهيم والعلاقات ذات الصلة بواقع الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية ، وهذا حسب اقوالهم واجاباتهم. أما الخريطة المعرفية التالية نستدل بها على مدى ارتباط كل كلام الخبراء بعقدة واقع المشاريع المقاولاتية وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2–10): الخريطة المعرفية لواقع المشاريع المقاولاتية

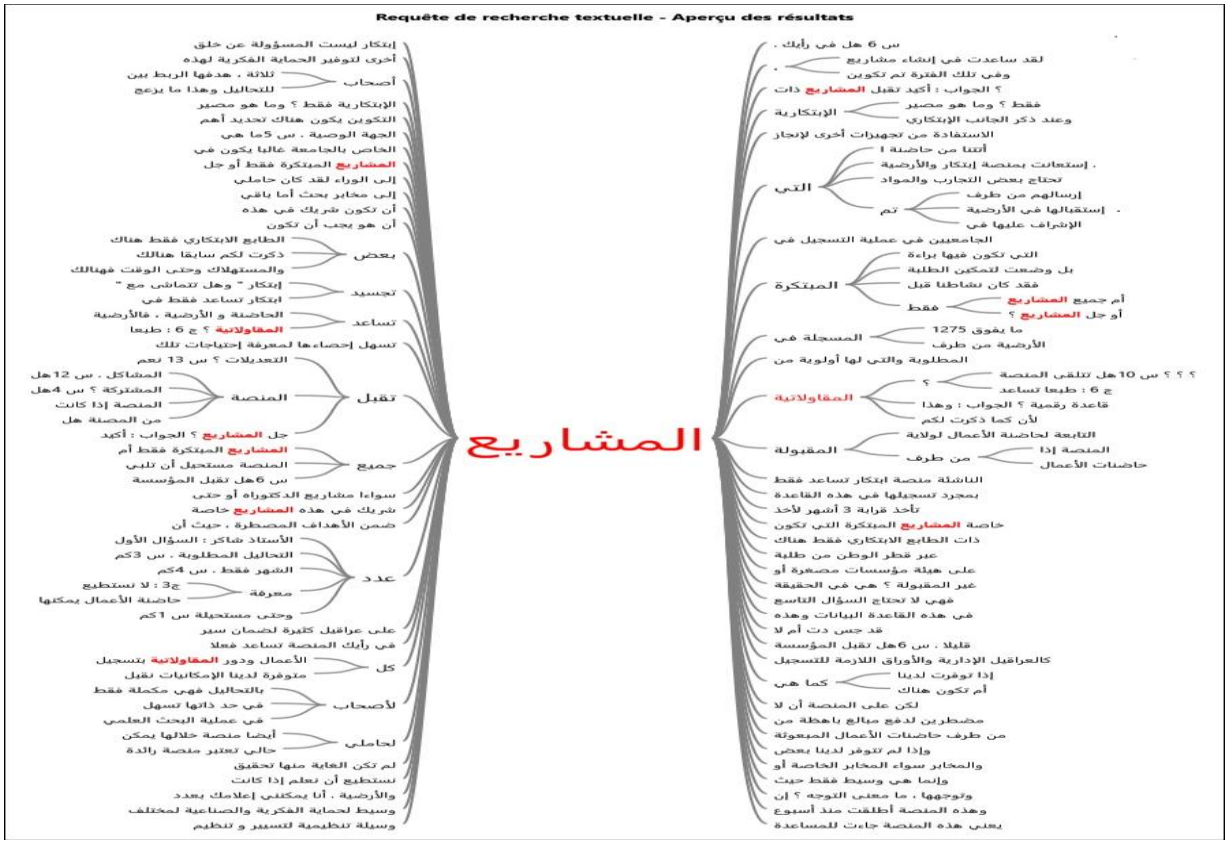

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

ما نلاحظه من هذه الخريطة المعرفية هو بروز مفهوم المشاريع المقاولاتية من خلال المفردات المكونة لها، حيث جاء هذا المفهوم في وسط الخريطة متصلا بروابط عديدة من المفاهيم المختلفة مثل المقاولاتية، المبتكرة، حاضنات الأعمال، المشاريع المبتكرة...الخ، ولفهم الخريطة وتفسيرها يجب الرجوع الى محتوى المقابلات لأنها هي مصدر رسم الخريطة المعرفية.

5. المقاربة اللغوية للمشاريع المقاولاتية:

وقمنا في هذا العنصر بقياس معامل الإرتباط بين العقد الفرعية للمشاريع المقاولاتية مع العقد الرئيسية لواقع المشاريع المقاولاتية وهذا بغية معرفة مدى الإرتباط بينهم من حيث التشابه النصي والتشابه المعنوي في كلام المستجوبين ويمكن شرح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم(2-9): معامل التشابه النصي لواقع المشاريع المقاولاتية

العقد (أ)	العقد (ب)	نسبة معامل الإرتباط
المشاريع المقاولاتية	تجسيد المشاريع العلمية	0,83
المشاريع المقاولاتية	توافق مع قرارات الدولة	0,29
نسبة الإرتباط الإجمالية		0,60

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

6. اختبار الفرضية الثانية:

من خلال النتائج السابقة للمقارنة المعجمية والموضوعية والخرائط المعرفية بالإضافة لتحليل المقابلات ومن أجل استخراج العبارات والجمل الدالة على المشاريع المقاولاتية وتوافقها مع قرارات الدولة مثل القرار 1275 الذي يخص حاضنة الأعمال واحتضانها للمشاريع المقاولاتية.

الجدول رقم (2-10): اختبار الفرضية الثانية

الفرضية2	العبارات الدالة عن الإستخدام	درجة التحقق
"تعتبر المشاريع المقاولاتية الداعم الأول والأساسي لتوجه الدولة نحو دفع عجلة النمو الإقتصادي". كانت اجابات المستجوبين مطابقة نسبيا للجانب النظري من حيث: - تجسيد المشاريع العلمية - توافق مع قرارات الدولة - دورات تدريبية وتكوينية	- تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية؛ - نسبة معامل الإرتباط: 60%؛ - معامل نسبة التغطية للخبراء والمسؤولين: %15,44 هناك تطابق وبشكل كبير بين وآراء الخبراءوالمسؤولين فيما يتعلق بالمشاريع المقاولاتية من خلال: - تطابق آرائهم حول القرار 1275؛ - إهتمامهم الكبير حول مجال المقاولاتية؛ - دور منصة إبتكار في تقديم تسهيلات للمشاريع المقاولاتية.	C^+

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة(C^+) وهذا بالإعتماد على نظام تنقيط المتواجد في الملحق رقم (4)

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الثانية الخاصة ب" تعتبر المشاريع المقاولاتية الداعم الأول والأساسي لتوجه الدولة نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي " أنها تحققت **بدرجة جيد c^+**، وذلك لإهتمام الدولة لمجال المقاولاتية وتقديم التسهيلات لأصحاب المشاريع من خلال توفير آليات دعم.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

نقوم في هذا المطلب بعرض عام لإجابات المسؤولين والخبراء المستهدفين من طرف دراستنا، وسنعمل على مناقشة وتحليل أجوبة المسؤولين والخبراء مع الإشارة إلى أوجه التوافق والاختلاف بينهم والاستدلال بأقوالهم.

1. فكرة عامة عن الإجابات

1.1 من وجهة نظر المسؤولين:

تعتبر منصة ابتكار وسيط فعال بين حاضنة الأعمال ومخبر التحاليل الكيميائية والفيزيائية (crapc)، حيث توفر للطالب المعلومة حول مكان المخبر المناسب عبر قطر الوطن من أجل القيام بنماذجهم الأولية ويمكن أيضا للمتعاملين الاقتصاديين أن يستفيدوا من هاته التجهيزات لإنجاز تحاليلهم بالمخابر (crapc)، لكن مقابل عائد مادي ليس كأصحاب المشاريع المتبناة.

2.1 من وجهة نظر الخبراء:

كانت إجابات خبراء حول منصة ابتكار همزة وصل لتقديم المعلومة من أجل مساعدة الطلبة أصحاب المشاريع المنخرطين في حاضنة الأعمال لإيجاد المخبر المناسب عبر الوطن وتقديم لهم إعانة مالية غير مباشرة عن طريق إجراء التحاليل ومساعدتهم على إجراء نماذجهم الأولية، حيث تقدر قيمة الإعانة غير المباشرة بـ: 200000.00 دج.

2. نسبة التغطية منصة إبتكار:

تعبر عن نسبة التحدث عن واقع منصة إبتكار من طرف كل مستجوب علي مجموع أقواله وأقوال بقية المستجوبين وتظهر نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): نسبة التغطية لواقع منصة إبتكار

المستجوبين	نسبة التغطية
مدير مخبر CRAPC	2,93%
مدير حاضنة الأعمال الأغواط	2,17%
خبير1	1,68%
خبير2	1,37%
مديرة منصة إبتكار	2,86%
مجموع التغطية	%2,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo).

ومن الجدول أعلاه يتبين أن نسبة التغطية بين المستجوبين جاءت متقاربة، حيث أن النسبة الأكبر كانت لمدير مخبرcrapc ومديرة المنصة بـ 2,93% و2,86% لتعلق منصبهم بالمنصة، أما بالنسبة للباقي فنسبهم متقاربة.

والشكل التالي يوضح نسبة التغطية لمصطلح منصة ابتكار.

الشكل رقم (2-11): نسبة التغطية لواقع منصة ابتكار

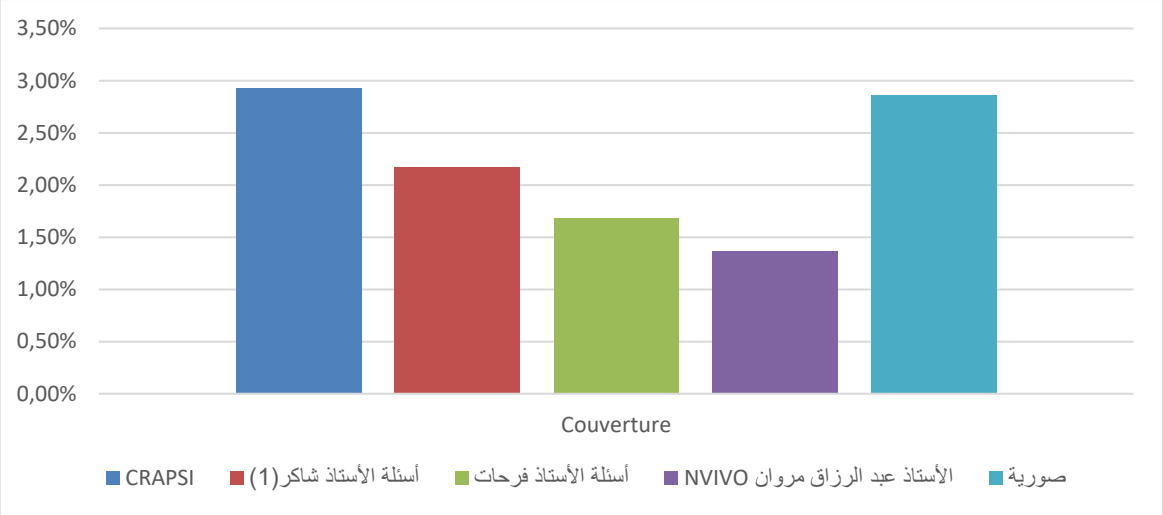

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

3. الخريطة المعرفية لواقع منصة إبتكار:

تمثل الخريطة المعرفية رسم بياني هدفه هيكلة فكرة معينة وهي تمثيل مادي ورسومي للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد، يبين كل المفاهيم والعلاقات ذات الصلة بواقع الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية ، وهذا حسب اقوالهم واجاباتهم. أما الخريطة المعرفية التالية نستدل بها على مدى ارتباط كل كلام الخبراء بعقدة واقع منصة إبتكار وذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-12): الخريطة المعرفية لواقع منصة ابتكار

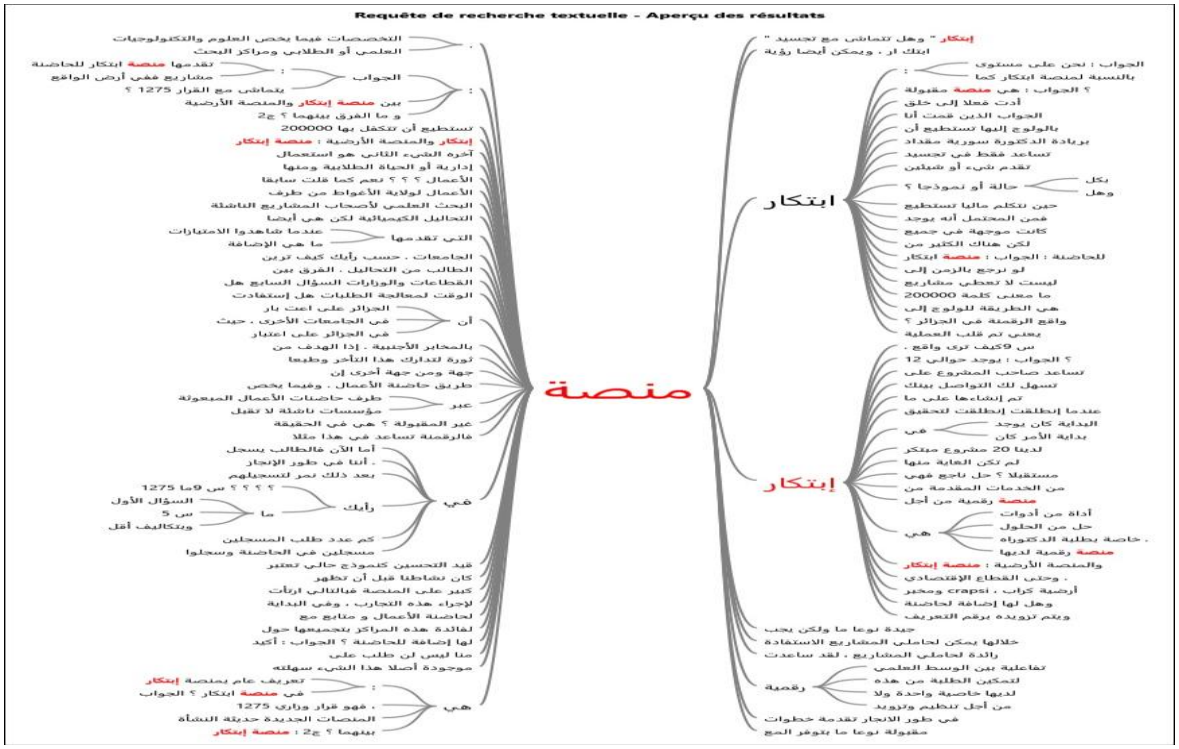

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

ما نلاحظه من هذه الخريطة المعرفية هو بروز منصة ابتكار من خلال المفردات المكونة لها، حيث جاء هذا المفهوم في وسط الخريطة متصلا بروابط عديدة من المفاهيم المختلفة مثل منصة، التحاليل، الرقمنة، المبتكرة، حاضنات الأعمال المشاريع المبتكرة...الخ، ولفهم الخريطة وتفسيرها يجب الرجوع الى محتوى المقابلات لأنها هي مصدر رسم الخريطة المعرفية.

4. المقاربة اللغوية لواقع منصة إبتكار:

وقمنا في هذا العنصر بقياس معامل الإرتباط بين العقد الفرعية للرقمنة مع العقدة الرئيسية لواقع المشاريع المقاولاتية وهذا بغية معرفة مدى الإرتباط بينهم من حيث التشابه النصي والتشابه المعنوي في كلام المستجوبين ويمكن شرح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم (2-12): معامل التشابه النصي لولقع منصة إبتكار

العقد(أ)	العقد(ب)	نسبة معامل الإرتباط
المشاريع المقاولاتية	الرقمنة	0,59
المشاريع المقاولاتية	إختصار الوقت	0,46
المشاريع المقاولاتية	الفعالية	0,59
المشاريع المقاولاتية	الوساطة	0,61

المشاريع المقاولاتية	تقديم تسهيلات	0,54
المشاريع المقاولاتية	إعانات مالية غير مباشرة	0,47
المشاريع المقاولاتية	تحاليل كيميائية وفيزيائية	0,43
نسبة الإرتباط الإجمالية		0,53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo).

من الجدول أعلاه نلاحظ وجود تطابق نسبي بين المشاريع المقاولاتية مع كل من عقدة الرقمنة والفعالية والوساطة بمعدل (0,59) (0,59) (0,61) على التوالي حيث يمثلون غايتنا من دراسة منصة إبتكار، أما عقدة تقديم تسهيلات بمعامل إرتباط (0,54) فتمثل أساس خلق منصة إبتكار.

5. **اختبار الفرضية الثالثة:**

من خلال النتائج السابقة للمقارنة المعجمية والموضوعية والجرائط المعرفية بالإضافة لتحليل المقابلات ومن أجل إستخراج العبارات والجمل الدالة على منصة إبتكار وشفافيتها في تقديم التسهيلات وبأنها وسيط بين صاحب المشروع وحاضنة الأعمال وأرضية Crapc

الجدول رقم (2-13): إختبار الفرضية الثالثة

الفرضية3	العبارات الدالة عن الإستخدام	درجة تحقق
"تعتبر منصة إبتكار نموذجا حيدا لتطبيقات الرقمنة من حيث السهولة والفاعلية ومجالا واسعا لخلق وتجسيد المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة في الجزائر". كانت أقوال الخبراء تتشارك في نقاط معينة أهمها: المنصة مجرد وسيط فعال بين الحاضنة ومخابر crapc، حيث تساعد وتسهل لأصحاب المشاريع بإنجاز التحاليل والنماذج الأولية لمشاريعهم.	- تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية؛ - نسبة معامل الإرتباط: 53%؛ - معامل نسبة التغطية للخبراء والمسؤولين: 2,20% ؛ - توافق المسؤولين والخبراء على أن المنصة جيدة و لكن تحتاج لتطوير من أجل تلبية كل الطلبات.	C

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج(Nvivo)

درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة(C) وهذا بالإعتماد على نظام تنقيط المتواجد في الملحق رقم (4)

بالإعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الثالثة الخاصة ب" تعتبر منصة إبتكار نموذجا حيدا لتطبيقات الرقمنة من حيث السهولة والشفافية ومجالا واسعا لخلق وتجسيد المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة في الجزائر " أنها تحققت بدرجة جيد، بالرغم من وجود إختلافات بين الخبراء والمسؤولين على أساس أن المنصة جيدة ولكن لازالت تحتاج إلى بعض التطويرات

لتلبية جميع المشاريع التي أدت إلى ضغط كبير على المنصة، إلا أنها لا تنفي نقاط الإتفاق التي كانت تركز على الفعالية والسهولة.

6. حوصلة عامة:

كحوصلة أخيرة وللإجابة على الفرضية الرئيسية من خلال تحليل البيانات المستخرجة من برنامج وإجابات المستجوبين ومن أجل إستخراج الجمل الدالة على فعالية منصة إبتكار من خلال إختصارها للوقت وتقديمها للتسهيلات، فبعدما كان حاملي المشاريع مضطرين لدفع تكاليف باهظة من أجل التربصات خارج البلاد أو شراء محاليل كيميائية غالية الثمن وهي موجودة في مختلف المخابر ولم يكونو يعلمون بوجودها لغياب المعلومة، هذا ما سهلته منصة إبتكار عبر الولوج إليها تستطيع أن تعرف أي تقوم بمختلف التحاليل الكيميائية والفيزيائية وصولا لإنجاز النماذج الأولية داخل الوطن وبدون تكاليف، فلقد تبين أن جميع المستجوبين ومن خلال الإجابة الفرضيات الفرعية أن منصة إبتكار جيدة نسبيا بإعتبارها حديثة النشأة وتحتاج إلى تعديل.

خلاصة الفصل:

يعد تحليل البيانات في البحث من أهم المراحل التي يجب أن يمر بها الباحث خلال إعداده لبحثه العلمي وذلك من أجل ربط الظاهرة المدروسة بالواقع ودراسة أبعادها ومحاولة تفسيرها، وقد تم تخصيص الفصل لهذا الغرض.

فبعد جمع البيانات بالاعتماد على المقابلة كطريقة للوصول، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على مسؤولين وخبراء لديهم علاقة بمنصة إبتكار، فقد إستعنا في تحليل تلك المقابلات ببرنامج التحليل الكيفي (Nvivo)، وذلك بهدف حل المشكلة البحثية.

ومن هذا المنطلق تم استخراج مختلف المؤشرات الخاصة بالدراسة كالتكرارات ومعامل الارتباط والخريطة المعرفية وسحابة الكلمات وأخيرا نسبة التغطية من أجل تحليلها ودراستها قبل الانتقال إلى اختبار الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة، حيث وبعد الانتهاء من الدراسة، تم قبول الفرضية الأولى والثالثة بدرجة جيد "C "التي تخص أن الجزائر تنتهج سياسة واضحة ومحددة في مجال الرقمنة من حيث الوقت والسهولة وتعتبر فعالية في ذلك وأن منصة إبتكار تعتبر نموذجا جيدا لتطبيقات الرقمنة من حيث السهولة والفعالية ومجالا واسعا لخلق وتجسيد المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة في الجزائر ، والفرضية الثانية بدرجة جيد "c^+" التي تدل على أن المشاريع المقاولاتية الداعم الأول والأساسي لتوجه الدولة نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الخاتمة

مما سبق عرضه يمكننا القول أن مجال الرقمنة من أهم المجالات التي تستحوذ على الأهمية الكبيرة في كافة دول العالم، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها وتهيئتها، وذلك من أجل ترقية مساهماتها في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أن الجزائر لم تولي الأهمية لهذا المجال إلا مؤخرا، فأصبح من أهم المجالات التي تعتمد عليها في إنعاش الاقتصاد الوطني حيث أثبتت قدرتها في إحداث تغيرات ونتائج جد ملحوظة في السنوات الأخيرة ودورها الكبير في مساعدة أصحاب المشاريع في مجال المقاولاتية.

ومن خلال التطرق إلى مفاهيم الرقمنة والمشاريع المقاولاتية والتعرض إلى بعض التجارب لتطبيق الرقمنة، يتبين أن الرقمنة لها دور بالغ الأهمية للمشاريع المقاولاتية حيث تمثل النواة الفعالة لتقديم تسهيلات وتعتبر آلية لها اعتبارها في خلق فرص عمل فقد أثبتت قدرتها وكفاءتها في مساعدة أصحاب المشاريع في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

وبناء على دراستنا لمنصة إبتكار، تبين لنا أنها همزة وصل بين أصحاب المشاريع وحاضنة الأعمال والمخابرcrapc حيث لها دور هام وفعال في تقديم تسهيلات سواء إعانات مالية غير مباشرة أو تحاليل كيميائية وفيزيائية.

1. نتائج الدراسة:

توصلنا الى مجموعة من النتائج التي تخص الجانب النظري والتطبيقي كل على حدة، والتي سيتم ذكرها في النقاط التالية:

1.1. نتائج الدراسة النظرية:

من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري توصلنا إلى وجود علاقة مهمة بين الرقمنة والمشاريع المقاولاتية تتجلى في:

- التكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة؛
- الرقمنة بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض، ويلبي مطالبه الإدارية، ويرضى طموحه في الوصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته وتفاصيلها؛
- الرقمنة تختصر وقت تنفيذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين الإدارات والمنظمات، وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الإدارية وترشد استخدام الأوراق في المعاملات، إضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامة بصورة فورية، والحد من معوقات اتخاذ القرار؛
- تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية كيان اقتصادي ونظام تقني يستند على عناصر بشرية ومالية ومادية غايتها إنتاج منافع وخدمات، وذلك بغية تلبية حاجيات المستهلك بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح؛
- وفرت الجزائر عدة هيئات لدعم المشاريع المقاولاتية من بينها Anade، Angem وغيرهم؛
- تواجه المشاريع المقاولاتية عدة معيقات من بينها غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.

2.1. نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية وكذا اختبار الفرضيات توصلنا إلى جملة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

– الفرضية الأولى "تنتهج الجزائر سياسة واضحة ومحددة في مجال الرقمنة من حيث الوقت والسهولة وتعتبر فعالة في ذلك" صحيحة بدرجة جيد C^+، من خلال رقمنة عدة قطاعات من بينها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيث وضعت عدة منصات لمساعدة الطلبة والباحثين مثالا على ذلك منصة ابتكار.

– الفرضية الثانية "تعتبر المشاريع المقاولاتية الداعم الأول والأساسي لتوجه الدولة نحو دفع عجلة النمو الإقتصادي" صحيحة بدرجة جيدC، وهذا ما انتهجته الجزائر بإطلاق القرار 1275 الذي يخص المشاريع المقاولاتية لنيل شهادة مؤسسة ناشئة وبراءة اختراع من خلال مساعدة الطلبة عبر تكوينهم وتدريبهم في مجال المشاريع واحتضان أفكارهم عن طريق حاضنة الأعمال وصولا لتمويلهم وإنشاء نماذجهم الأولية وهي رؤية إستراتيجية جيدة للبلاد من أجل تنمية الاقتصاد بهته المشاريع.

– الفرضية الثالثة "تعتبر منصة ابتكار نموذجا حيدا لتطبيقات الرقمنة من حيث السهولة والفاعلية ومجالا واسعا لخلق وتجسيد المشاريع المقاولاتية لدى الطلبة في الجزائر" صحيحة بدرجة جيد C، وهذا ما أجمع عليه كل المسؤولين والخبراء الذين تم إجراء المقابلة معهم على أن منصة إبتكار منصة فعالة وجيدة وتختصر الوقت بتوفير المعلومات اللازمة وتقديم التسهيلات كالإعانات المالية غير المباشرة وإرسال توفير مخابر بحث للطلبة من أجل الاستفاضة بخدمات تلك المخابر لإنشاء نماذجهم الأولية، رغم كل تلك المغريات التي توفرها المنصة للطلبة لكن يستحسن أن يتم تطويرها لمواكبة كل التغيرات.

2. توصيات الدراسة:

بناء على ما تم عرضه في أدبيات الدراسة والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، نقترح هنا جملة من الاقتراحات والتوصيات التي من شانها أن تساعد منصة ابتكار في تحسين أدائها وفعاليتها، من بينها:

- العمل برؤية إستراتيجية واضحة؛
- الاهتمام أكثر بالتكوينات والتدريبات في مجال الرقمنة والمشاريع المقاولاتية؛
- تفعيل الروابط داخل الجامعة مع المخابر وحاضنات الأعمال، وخارج الجامعة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- إجراء تجارب على مستوى الجامعات من خلال إنشاء مؤسسات افتراضية؛
- توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الرقمنة من خلال توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية؛
- تنظيم مسابقات محلية، جهوية ووطنية للإبداع والابتكار في مجال المقاولاتية الرقمية؛
- ضرورة إعادة النظر في النظام الرقمي لمنصة ابتكار من أجل تطويره لمواكبته كل التغيرات؛

- الجامعة ملزمة بتطوير ثقافة المقاولاتية عن طريق تضمينها في البرامج البيداغوجية.

3. آفاق الدراسة:

بعد تناولنا دراسة موضوع دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية الذي مفتوح أمام الباحثين نظرا لحداثته وتعدد جوانبه، ولذا نقترح فيما يلي مواضيع مستقبلية لتوسيع البحث أكثر في هذا المجال:

- دور الرقمنة في خلق فرص للمشاريع المقاولاتية (دراسة منصة إبتكار من حهة مستخدمي المنصة)؛
- محددات نجاح وفشل المشاريع الرقمية؛
- واقع وآفاق الرقمنة في التأثير على الروح المقاولاتية؛
- أثر الكفاءة الرقمية للطالب على إنشاء مقاولة.

قائمة

المصادر

والمراجع

أولا – القرآن الكريم

ثانيا– المراجع

أ. الكتب باللغة العربية

1. أحمد فرج أحمد. (2009). *دراسات في تحليل وتصميم مصادر المعلومات الرقمية*. السعودية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

2. المرسي السيد حجازي. (2004). *إقتصاديات المشروعات العامة* . الإسكندرية : الدار الجامعية.

ب. الأطروحات والرسائل الجامعية:

3. سعيد بن معلا العمري. (2003). المتطلبات الإدارية والامنية لتطبيق الإدارة الأمنية . جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية .

4. خيرة النحوي، إيمان بوخيشة. (2018). واقع أجهزة المرافقة المقاولاتية في الجزائر . الأغواط: جامعة عمار ثليجي _الأغواط_.

5. حاجة مباركة مولاي، جميلة آيت. (2016). الرغبة المقاولاتية عند الطلبة. سعيدة: جامعة الدكتور مولاي طاهر.

6. مولاي علي. (2020). بين الثقافة المقاولاتية وإشكالية إنشاء المؤسسات . وهران، الجزائر: معهد العلوم والتقنيات المطبقة.

7. حفصة مختاري، زينب شخوم. (2019). التصريحات الجبائية في ظل الرقمنة . *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر* . الأغواط : جامعة عمار ثليجي –الأغواط–.

8. إبتهال فاطمة الزهراء، حكيمة سعود. (2021–2022). دور المعرفة التسويقية في إختيار المشاريع . جامعة عمار ثليجي الأغواط .

9. بن مسعود نصر الدين. (2010). دراسة وتقييم المشاريع الإستثمارية . تلمسان: جامعة أبي بكز بالقايد.

10. أسماء زقلوي، أسماء بن عومر. (2021). أهمية الرقمنة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات المقدمة للمتعاملين في المركز الوطني للسجل التجاري. بدون دار نشر.

11. صباح الشارف، مروى كشرود. (2020). دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية. تبسة: جامعة العربي تبسي.

ج. المجلات والدورات العلمية:

12. كمال زموري، ربيع قرين. (2021). دراسة تحليلية لمساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في ترقية المشاريع المقاولاتية . *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية*. ميلة، الجزائر.

د. المجلات :

13. أحمد فرج أحمد. (2009). الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات أم خارجها. *جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية*.

14. وجيه عبد الستار نافع، عمار فتحي موسى إسماعيل. (2021). دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة من جامعة مدينة السادات . مصر: جامعة مدينة السادات.

15. أحمد الكبيسي. (2008). تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الإفتراضية . *العربية 300*.

16. حميدوش علي، بوزيد حميد. (2020). إقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة . *المجلة العلمية المستقبل الإقتصادي* .

17. ضياء الدين بن فردية. (2022). ضياء الدين بن فردية. *دور الرقمنة في تطوير البحث العلمي والرفع من مستوى التحصيل الأكاديمي للطلبة*. أم البواقي: جامعة العربي بن المهيدي.

18. بن خديجة منصف، عبيد وهيبة. (2019). المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة_عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة_. *مجلةإقتصاد المال و الأعمال* .

18. أحمد مشهور. (2003). تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الإقتصادية. *المؤتمر العلربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات*.

هـ. المقابلات:

19. شاكر كراش عبد العزيز. (22 05, 2023). حاضنة الأعمال بالأغواط .

20. صورية مقداد. (16 05, 2023). منصة إبتكار.

21. فرحات أحميدة. (16 05, 2023). خبير مقاولاتية .

22. .(17 05, 2023). مخابر كرابسي.

23. عبد الرزاق مروان. (16 05, 2023). حاضنة الأعمال بتيبازة.

و. مواقع إلكترونية:

24. http://ibtikar.dgrsdt.dz/

ثالثا: الكتب باللغة الأجنبية

25.elena, m. m. (2003). *from real to virtual .* brussels: e_ government.

26.jack R. merrdith, s. M. (2017). *project management in practice.* usa: wiley.

مقالات باللغة الأجنبية

27.sarimah, h., aman, s., & abdulrachid, m. a. (2010). entrproneurship. *second edition ،OXFORD fajar ،kaula lampur،malaysia, 2.*

الملاحق

الملحق رقم (01) اسئلة المقابلة الخاصة بالمستجوبين

أسئلة مديرة ومسيرة منصة إبتكار

1- كم عدد المشاريع المقبولة من طرف المنصة إذا كانت المنصة تقبل المشاريع الإبتكارية فقط ؟ وما هو مصير المشاريع غير المقبولة ؟

2- لاحظنا في الآونة الاخيرة أن المنصة مهتمة فقط بالمشاريع التي تخص طلبة الدكتوراه فقط عكس ما هو مكتوب في المنصة الرقمية ؟

3- فيما تتمثل الخدمات والمعدات التي تقدمها المصالح المشتركة ؟

4- هل المنصة تقبل المشاريع المبتكرة فقط أم جميع المشاريع المقبولة من طرف حاضنات الأعمال ؟

5- ما هي المشاريع المطلوبة والتي لها أولوية من طرف المنصة؟

6- حسب رأيك هل ترين أن المنصة "إبتكار" حققت جميع أهدافها المسطرة؟

7- ما هي الأهداف المستقبلية للمنصة؟

8- هل مسار المنصة يتماشى مع القرار 127؟

9- ما رأيك في منصة "إبتكار" وهل تتماشى مع تجسيد المشاريع المقاولاتية؟

10- هل تتلقى المنصة بعض المشاكل و الإنتقادات السلبية من طرف المنخرطين؟ و كيف يتم التكفل بها . وهل تم التكفل وحل هذه المشاكل أم لا؟

11- هل توجد بعض المشاكل التي تعيق سير المنصة؟

12- هل المنصة تقبل المشاريع كما هي أم تكون هناك بعض التعديلات إذا تطلب الأمر ؟ وعلى أي أساس تكون هاته التعديلات؟

13- كيف ترين واقع الرقمنة في الجزائر على اعتبار أن منصة ابتكار حالة أو نموذجا؟ وهل أدت فعلا إلى خلق مشاريع ناجحة مجسدة على أرض الواقع؟

أسئلة الأستاذ شاكر عبد الرزاق كراش مدير حاضنة الأعمال بالأغواط

1. متى أنشأت الحاضنة؟
2. متى بدأت أول فعالية للحاضنة؟
3. من مدير الحاضنة وأعضائها؟
4. الهيكل التنظيمي الخاص بالحاضنة؟
5. أهداف الحاضنة ؟
6. ماهي أهم الأمور التي حققتها حاضنة الأعمال ؟ وهل حققت أهدافها المرجوة؟
7. هل واجهة الحاضنة بعض الصعوبات ؟ وماهي هاته الصعوبات
8. كم عدد المشاريع المقبولة من طرف الحاضنة ؟
9. كم عدد المشاريع المرفوضة؟ وما مصيرها؟
10. كم عدد الدورات التدريبية المقامة من طرف الحاضنة؟
11. هل ترى أن الطلبة إستفادوا من الدورات التدريبية أم لا؟
12. كم عدد المشاريع المقبولة التابعة لحاضنة الأعمال لولاية الأغواط من طرف منصة إبتكار؟
13. حسب رأيك هل مسار المنصة يتماشى مع القرار 1275؟
14. مارأيك في المنصة وهل لها إضافة للحاضنة ؟
15. هل إستفادت منصة إبتكار من الخدمات المقدمة من طرف حاضنة الأعمال ؟
16. هل المنصة تقبل المبتكرة فقط أم جميع المشاريع المقبولة من طرف الحاضنة؟
17. كيف ترى واقع الرقمنة في الجزائر على اعتبار أن منصة ابتكار حالة أو نموذجا؟ وهل أدت فعلا إلى خلق مشاريع ناجحة مجسدة على أرض الواقع؟
18. هل في رأيك المنصة تساعد فعلا المشاريع المقاولاتية؟

أسئلة مدير مخابر craps:

1. تعريف بالمؤسسة، أهدافها، مهامها، الهيكل التنظيمي.

2. ما العلاقة بين المؤسسة ومنصة إبتكار و ما الفرق بينهما ؟
3. كم عدد المشاريع المسجلة في المنصة من طرف حاضنة الأعمال بالأغواط؟
4. ما الإضافة التي تضيفها المؤسسة لمنصة إبتكار وللحاضنة؟
5. عدد المسجلين في المؤسسة وفي منصة إبتكار؟
6. ما رأيك في منصة إبتكار وهل لها إضافة لحاضنة الأعمال؟
7. هل تقبل المؤسسة جميع المشاريع التي تم إرسالهم من طرف إبتكار ؟
8. حسب رأيك هل مسار المنصة يتماشى مع القرار 1275؟
9. هل إبتكار أنشأت لمساعدة المؤسسة أم العكس؟
10. كيف ترى واقع الرقمنة في الجزائر ؟
11. وهل أدت فعلا إلى خلق مشاريع ناجحة مجسدة على أرض الواقع؟

أسئلة الأستاذ فرحات خبير في مجال المقاولاتية:

1. تقيمك لحاضة و المنصة ؟
2. هل لك دور في المنصة؟ و ماهو ؟
3. ماهي الاضافة التي تقدمها المنصة للحاضنة ؟
4. ما رايك في الدور الذي تلعبه المنصة ؟
5. حسب رأيك هل مسار المنصة "إبتكار" يتماشى مع القرار 1275؟
6. ما رأيك في المنصة وهل لها إضافة لحاضنة الأعمال ؟
7. هل في رأيك المنصة تساعد فعلا المشاريع المقاولاتية؟
8. هل ترى أنه يجب أن يكون للمشاريع المقاولاتية قاعدة رقمية؟
9. كيف ترين واقع الرقمنة في الجزائر على اعتبار أن منصة ابتكار حالة أو نموذجا؟ وهل أدت فعلا إلى خلق مشاريع ناجحة مجسدة على أرض الواقع؟

أسئلة الأستاذ عبد الرزاق مروان مدير حاضنة الأعمال لجامعة تيبازة :

1. تقيمك لحاضة و المنصة ؟
2. هل لك دور في المنصة؟ و ماهو ؟
3. ماهي الاضافة التي تقدمها المنصة للحاضنة ؟
4. ما رايك في الدور الذي تلعبه المنصة ؟
5. حسب رأيك هل مسار المنصة "إبتكار" يتماشى مع القرار 1275؟
6. ما رأيك في المنصة وهل لها إضافة لحاضنة الأعمال ؟
7. هل في رأيك المنصة تساعد فعلا المشاريع المقاولاتية؟
8. هل ترى أنه يجب أن يكون للمشاريع المقاولاتية قاعدة رقمية؟
9. كيف ترين واقع الرقمنة في الجزائر على اعتبار أن منصة ابتكار حالة أو نموذجا؟ وهل أدت فعلا إلى خلق مشاريع ناجحة مجسدة على أرض الواقع؟

الملحق رقم(2): المقاربة المعجمية لكل المقابلات

Mot	Longueur	Nombre	Pourcentage pondéré (%)
المشاريع	8	53	1,49
الأعمال	7	15	0,42
الرقمنة	7	15	0,42
التحاليل	8	13	0,37
المقاولاتية	11	11	0,31
الجزائر	7	8	0,23
الأرضية	7	7	0,20
التعليم	7	7	0,20
الحاضنة	7	7	0,20
الدكتوراه	9	7	0,20

الملحق رقم(3): معاملات التشابه النصي لكل المستجوبين

Fichier A	Fichier B	Coefficient de corrélation de Pearson
Fichiers\\الأستاذ عبد الرزاق مروان NVIVO	Fichiers\\أسئلة الأستاذ شاكر(1)	0,678424
Fichiers\\صورية	Fichiers\\CRAPSI	0,644914
Fichiers\\أسئلة الأستاذ فرحات	Fichiers\\أسئلة الأستاذ شاكر(1)	0,603258
Fichiers\\الأستاذ عبد الرزاق مروان NVIVO	Fichiers\\أسئلة الأستاذ فرحات	0,59808
Fichiers\\صورية	Fichiers\\أسئلة الأستاذ شاكر(1)	0,592151
Fichiers\\صورية	Fichiers\\أسئلة الأستاذ فرحات	0,589292
Fichiers\\أسئلة الأستاذ شاكر(1)	Fichiers\\CRAPSI	0,581077
Fichiers\\صورية	Fichiers\\الأستاذ عبد الرزاق مروان NVIVO	0,568595
Fichiers\\أسئلة الأستاذ فرحات	Fichiers\\CRAPSI	0,561
Fichiers\\الأستاذ عبد الرزاق مروان NVIVO	Fichiers\\CRAPSI	0,472389

الملحق رقم (4): نظام التنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات

درجة التحقق	النقطة	القيمة	النسبة
إستثنائي	A	4	1
ممتاز	A	4	1
جيد جدا	B	3,5	0,875
	B	3	0,75
جيد	C	2,5	0,625
	C	2	0,5
مقبول	D	1,5	0,375
	D	1	0,26
مرفوض	F	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بجامعة مونتريال بكندا

الملحق رقم(5): خارطة التشابه النصي للمشاريع المقاولاتية

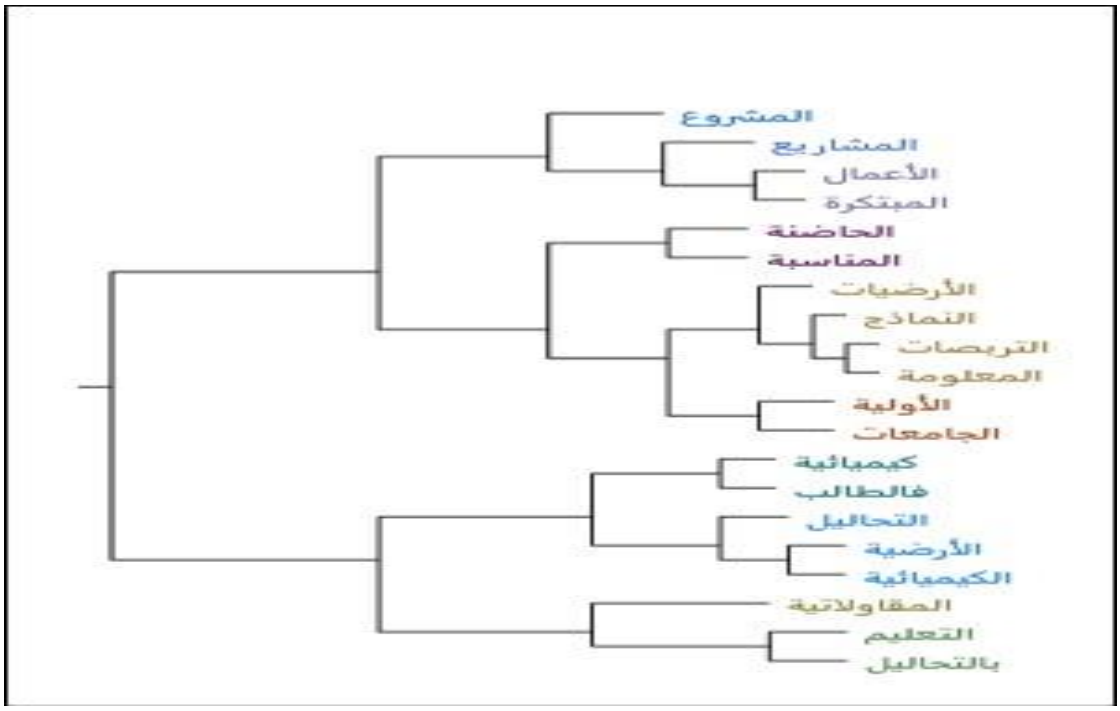

الملحق رقم(6): خارطة التشابه النصي للرقمنة والمشاريع المقاولاتية

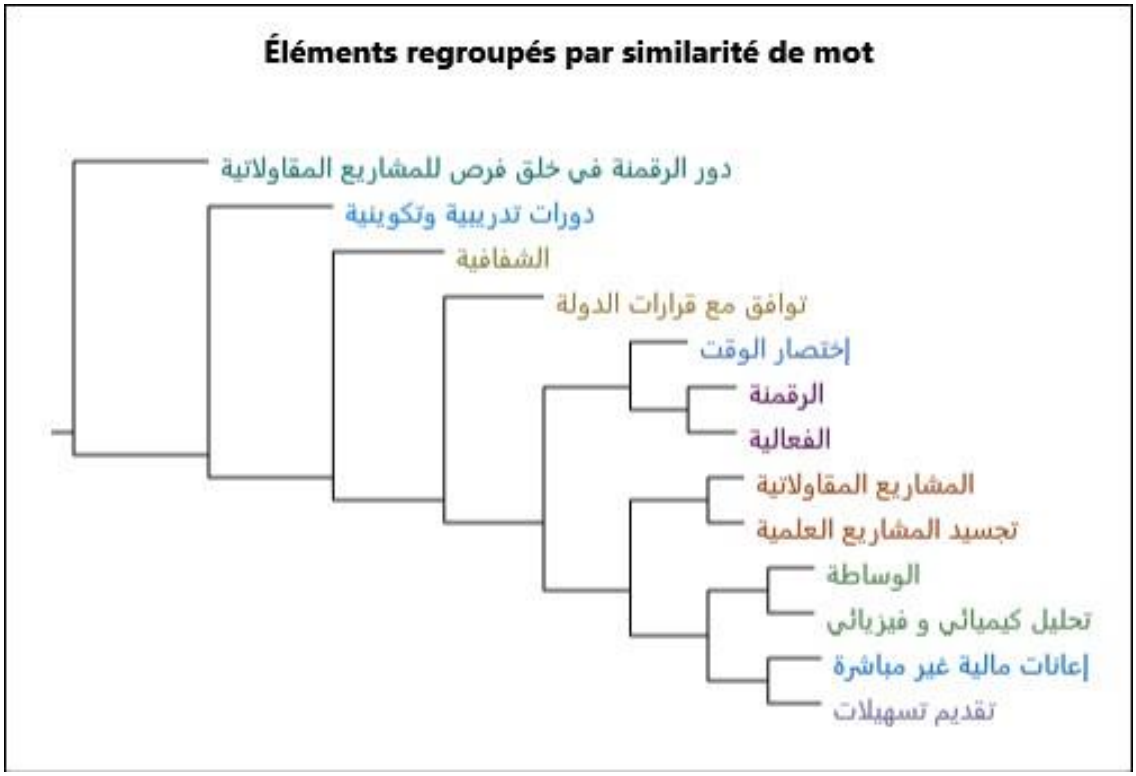

الملحق رقم (7): مربعات التكرار